المشاركة السياسية من خلال انتخابات مجلس الشعب المصرى لعام ٢٠٠٠

مع دراسة ميدانية فى مركز ومدنية المحلة الكبرى

دكتور

وحيد سيد أحمد خليف

كلية الآداب - جامعة طنطا

٢٠٠١

المشاركة السياسية من خلال انتخابات مجلس الشعب المصرى لعام ٢٠٠٠

١- مقدمة

إن الحديث عن المشاركة السياسية يمثل مجالا حيوياً من مجالات الدراسة والندوات والمؤتمرات ، نظراً لما يحتله هذا الموضوع من أهمية ، فقد يخطئ من يتصور إمكانية نجاح أى عمل جماهيرى دون وجود قدر كاف من المشاركة.

ولقد كتب الكثيرون عن المشاركة بشكل عام ، وجوانبها الفرعية بشكل خاص لكن هذه الكتابات كانت تتوقف كثيراً عند المشاركة السياسية . ولذلك سوف يظل هذا الموضوع مجال اهتمام الباحثين والمحللين للجوانب السياسية فى المجتمعات بصورة عامة وفى المجتمع المصرى بصورة خاصة . ففى كل يوم تقريباً تطل علينا وسائل الإعلام بأخبار وصور عن المشاركة السياسية فى كل بلدان العالم المتقدم والنامى ، ويكفى أن ندلل على ذلك بالقول بتصدر أخبار انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة لكل وسائل الإعلام لمدة أكثر من شهر إلى أن حسمت المحكمة الفيدرالية سباق الرئاسة بعد أن صار جدل كبير حوله ، كذلك ما شهدته الساحة السياسية فى المجتمع المصرى من اهتمام واضح قبل انتخابات مجلس الشعب المصرى ٢٠٠٠ من الاهتمام الإعلامى ليس على المستوى المحلى فقط بل على المستوى العالمى.

ولست أدعى أننى فى هذه الدراسة أرتاد مجالاً غير مسبوق وإن كنت فى الوقت نفسه أزعم أنه مجال لازال مفتوحاً للمزيد من البحوث التى تسهم فى استجلاء جوانبه وتواكب الأهمية والآمال المعقودة عليه.

ولقد شغلتنى قضية المشاركة السياسية وأبعادها منذ فترة طويلة ، حاولت خلالها أن أرصد مفهومها ، وأشكالها ، ودوافعها ، وأسلوب دعمها واستثمارها ، ولعل ذلك يتيح لى الآن أن أقول إن المشاركة عملية سياسية من حيث هى روح

تتأصل،وتتدعم وتستثار لدى الناس ، كما أنها عملية تتسم بالعمومية وتعدد الأبعاد ، فالمشاركة فى العمليات الاقتصادية تزيدها فعالية والمشاركة فى العملية السياسية تزيدها وعياً ، والمشاركة فى العمليات الثقافية تزيدها عمقاً والمشاركة فى العملية الإدارية تكسبها شمولاً وواقعية.

وانطلاقاً من هذا التصور ، وجدت أن المجال يحتاج لمزيد من الدراسة نظرياً وواقعياً ، رغم كتابات وبحوث سبقت إليه ، فأى دراسة يمكن أن تكسب هذا المجال خصوبة ، وثراء من ناحية ، ويمكن أن تتصور أساليب المواجهة فى وقت تزايدت فيه السلبية ، والفردية، واللامبالاة من ناحية أخرى ومن أجل ذلك كله اخترت المشاركة السياسية من خلال انتخابات مجلس الشعب المصرى ٢٠٠٠ لتكون موضوعاً للدراسة الراهنة ، وذلك انطلاقاً من المتغيرات التى طرأت على العملية الانتخابية من خلال تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا والذى نص على ضرورة إشراف الهيئات القضائية على كل العملية الانتخابية على مستوى الدوائر الفرعية والرئيسية مما استلزم معه دراسة متأنية لتنفيذها وقد تم ذلك من خلال إجراء انتخابات مجلس العشب على ثلاث مراحل ، وكل مرحلة تضم عدداً من المحافظات سواء محافظات الوجه البحرى أو الوجه القبلى ومحافظات القاهرة الكبرى وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٦٧ السنة ٢٠٠٠ بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٨ ، وقد حاولت الدراسة من خلال تحليل مقارن لأبعاد عملية المشركة السياسية وأبعاد المعركة الانتخابية سواء على مستوى الأحزاب السياسية القائمة أو على مستوى الأعضاء الذين فضلوا أن يخوضوا الانتخابات مستقلين .

٢-إشكالية البحث:

تعتبر المشاركة السياسية من أهم متطلبات الحياة السياسية وانطلاقاً من حق كل مواطن فى أن يشارك وأن يسهم فى إدارة شئون بلاده طالما أنه مواطن فى هذا البلد وله إرادة مستقلة ومما لا شك فيه أن ظهور مصطلح المشاركة السياسية وانتشاره بين

فئات المجتمع – القادة والجماهير – وبداية دراسته بصورة منظمة كمدخل للتنمية السياسية ، بدأ مع بداية الخمسينات ، وقد تواكب مع ذلك انتشار المسوح الاجتماعية التى تناولت المشاركة السياسية وبخاصة التصويت والمشاركة الانتخابية فى الدول الغربية[١].فمن الناحية النظرية ، يمكن لكل مواطن أن يشارك ويؤثر فى العملية السياسية بالرغم من وجود فوارق واختلافات بين المشاركين من حيث درجة مشاركتهم، حيث إن المشاركة بدون قوة هى سمة الطبقات الفقيرة والعاملة بينما القوة مع أو بدون المشاركة تتميز بها الطبقات الغنية[٢].

ويؤثر غياب المشاركة السياسية الحقيقية للمواطنين عن عملية صناعة القرار فى إخفاق تجارب التنمية والتحرر الاقتصادى والعدل الاجتماعى ، ويقوض دعائم شرعية نظام الحكم ، وغياب القدرة والكفاءة يعنى تدنى فاعلية النظام واستمرار غيابهما معاً يهدد شرعية وجود الدولة نفسها فى نظر مواطنيها وفى نظر الدول الأخرى[٣].

وتشكل المشاركة السياسية الأساس الذى تقوم عليه الديمقراطية ، بل إن نمو وتطور الديمقراطية ، إنما يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام فئات الشعب وطبقاته وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان فى المجتمع[٤].

ويعد الاستقرار السياسى وصيانة الأمن الاجتماعى وتوفير السلامة العامة من المتطلبات الأساسية لتوفير الطمأنينة بين الأفراد من أجل تحقيق مشاركة سياسية واسعة وجدية ، وهذا يتضح فيما يلى :-

أولا : من خلال مدى مساهمة الجماعات فى المجالس النيابية مقارنة مع نسبة السكان، ونسب تمثيل الفئات الصغيرة والفقيرة فى المجالس النيابية، وعدم إرغامها بالقهر والقوة على التصويت لصالح مجموعة معينة.

ثانيا : مدى بقاء الحكام والمسؤولين والمؤسسات الدستورية فى مواقعها ومهامها ومدى ثبات القوانين ومرونتها مع تطور الظروف الدولية واستناد القائمين على الحكم إليها.

ثالثا : مدى صيانة حرية المعارضة السياسية والصحافة إضافة إلى تيسير حرية الرأى[٥].

وبذلك يمكن القول إن المشاركة السياسية كنشاط سياسى طوعى تتوقف على رغبة المواطنين الذاتية ودوافعهم وقدراتهم على دخول الحياة السياسية ، وهى ترتبط برؤية القيادات السياسية الحاكمة لدور المواطنين[٦].

ويتوقف مدى المشاركة السياسية ونطاقها على قدرات التنظيمات السياسية ، ولهذا تتباين الأنظمة السياسية من حيث نطاق المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية[٧]. وعلى ذلك تتشكل الرؤية العامة لتلك الدراسة فى استجلاء قضية المشاركة السياسية بصورة عامة وبالتركيز على عملية التصويت فى انتخابات مجلس الشعب المصرى ٢٠٠٠ على اعتبار أن عملية التصويت تمثل إحدى العمليات الأساسية فى منظومة المشاركة السياسية وتحاول الدراسة من خلال تحليل الوثائق الخاصة بأسرار تلك المعركة الانتخابية، مقارنتها ببعض الدراسات التى تناولت بالعرض والتحليل المشاركة السياسية من خلال التصويت فى انتخابات سابقة[٨].

٣-المشاركة السياسية : المفهوم والأبعاد :

إن الاهتمام الحديث بعملية المشاركة ، يرجع إلى كونها أداة هامة من أدوات التنمية الاجتماعية . فضلاً عن كونها وسيلة أساسية من وسائل التنمية السياسية ومن أجل ذلك أصبحت تشغل حيزاً كبيراً من فكر علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة وغيرها من علوم المجتمع، هذا بالإضافة إلى السياسيين والتنفيذيين فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

والمشاركة هدف ، ووسيلة ، فهى هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تعتمد بالدرجة الأولى على مشاركة الناس فكراً وعملاً من أجل النهوض بمجتمعهم ، وهى وسيلة لأنها تؤدى إلى تأصيل عادات المشاركة لدى الناس ، بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافتهم وأنماط سلوكهم[٩].

وبذلك يرى البعض أن المشاركة السياسية هى عملية اجتماعية سياسية وأنها العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى الحياة السياسية لمجتمعه وتكون أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف[١٠].

وهناك درجات للمشاركة السياسية على النحو الآتى:

١- تقلد منصب سياسى أو إدارى.

٢- السعى نحو منصب سياسى أو إدارى.

٣-العضوية النشطة فى التنظيم السياسى.

٤- العضوية السلبية فى التنظيم السياسى.

٥- العضوية النشطة فى التنظيم شبة السياسى.

٦- العضوية السلبية فى التنظيم شبة السياسى.

٧- المشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة.

٨- الاهتمام العام بالسياسة .

٩- التصويت فى الانتخابات المختلفة[١١].

ويمكن القول إن درجات المشاركة السياسية على النحو السابق يمكن ان تكون أساساً لقياس درجات المشاركة السياسية فى الجانب الميدانى من الدراسة ويرى الباحث إضافة متغير آخر لتلك الأبعاد وهو متغير القيد فى جداول الانتخابات على اعتبار أن ذلك يمثل الخطوة الأولى لأى مشاركة سياسية مهما اختلف شكل تلك المشاركة ،وبالنسبة للقيد فى جداول الانتخابات فى الوقت الحالى فقد أخذ شكل القيد الإجبارى لمن يدخل فى سن القيد لجداول الانتخابات ولكن يبقى السؤال بالنسبة لكبار السن .

وقد ميز فليدت Feldt, H. بين الأساس الاجتماعى والأساسى الفردى لأشكال المشاركة حيث اكتشف أن الأساس الاجتماعى للمشاركة مثل الاشتراك فى الحملات الانتخابية له تأثير قوى فى حين أن الأساس الفردى للمشاركة مثل كتابة

الخطب ليس له نفس التأثير من حيث الدرجة [١٢].

ويتفق جمهور الباحثين فى علوم السياسة والاجتماع على أن المشاركة السياسية، عملية اجتماعية ، سياسية ، طوعية ، ورسمية ، تتضمن سلوكاً منظماً مشروعاً ومتواصلاً يعبر عن اتجاه عقلانى رشيد ، ينم عن الالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباتها ، والفهم الواعى لأبعاد العمل الشعبى وفعاليته. ومن خلال هذه العملية يمارس المواطنون أدواراً فعالة ومؤثرة فى ديناميات العملية السياسية ومخرجاتها ، سواء من حيث اختيار الحكام والقيادات السياسية على كافة المستويات أو تحديد الغايات العليا للمجتمع ووسائل تحقيقها ، أو المعاونة فى إدارة آليات العمل السياسى وتوجيهها أو الإسهام جديا على نحو مباشر أو غير مباشر فى صنع القرار السياسى وتشكيله فضلا عن تنفيذه ومتابعته بالمتاح والمستحدث من ميكانزمات الرقابة والضبط والتقويم[١٣].

وهناك من يرى أن المشاركة السياسية هى قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلنى الحر فى اتخاذ القرارات ، سواء بشكل مباشر أو من خلال اختيار ممثلين يفعلون ذلك ، وهى مؤشر على صحة العلاقة بين المجتمع والدولة ، فبقدر ما تكون الدولة تعبيرا أمينا عن مجتمعها، تزداد المشاركة السياسية السليمة والمنظمة لأفراد المجتمع فى الشئون العامة، سواء بصفتهم الفردية أو الجماعية (من مؤسساتهم الطوعية) [١٤].

وفى رأى آخر أن المشاركة السياسية هى تلك العلمية الإرادية الدينامية الواعية والتى من خلالها يلعب الفرد دورا فى الحياة السياسية والاجتماعية من أجل تحقيق الصالح العام لمجتمعه فى ضوء توجهاته السياسية ، والاجتماعية ، وانتمائه الطبقى ومن أبرز صورها عضوية الأحزاب ، والترشيح ،والتصويت ، والاهتمام العام بالحياة، والعلمية السياسية فى مجتمعه ، وربما تمتد لتشمل تكوين آراء ،ومواقف محددة حيال القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة فى المجتمع، وأيضا حيال

الممارسات الواقعية المتصلة بهذه القضايا ،وأسلوب مواجهتها . هذا فضلاً عن أنها عملية ذات أبعاد متعددة تكفل دورها الإيجابى فى المجتمع[١٥].

وعلى ذلك يمكن القول إن المشاركة السياسية تمثل أحد المجالات المفتوحة للمناقشة والتحليل من جانب الباحثين للوصول إلى تحديد التوجهات العامة التى تشجع المشاركة السياسية أو تحد منها ، وتتفق الدراسة الراهنة مع ما سبق عرضة من تعريفات لهذا المفهوم وتركز على صور وأشكال وأبعاد المشاركة السياسية ، وبالذات عملية التصويت فى الانتخابات المختلفة مع التركيز على انتخابات مجلس الشعب المصرى ٢٠٠٠ على اعتبار أن تلك المرحلة شهدت مجموعة من الإجراءات لم تشهدها أى عملية انتخابية سابقة ، وهى الإشراف القضائى على العملية الانتخابية ، وبذلك تحاول الدراسة تحليل الأبعاد الجديدة التى ارتبطت بتلك العملية وانعكاسها على المشاركة السياسية ويمكن مناقشة بعض القضايا النظرية المرتبطة بقضية المشاركة السياسية من خلال عرض العلاقة بين هذا المفهوم والمفاهيم السياسية الأخرى .

٣-٣ الديمقراطية والمشاركة السياسية.

يمثل مفهوم الديمقراطية مفهوماً محورياً لكل دراسة تتناول أى شكل من أشكال العلاقة بين السلطة والمجتمع ، عن اعتبار أن تطبيق تلك العلاقة يبرز واقع ومساحة الديمقراطية فى المجتمع ، ومن المعروف أن من أساليب الديمقراطية اختيار أفراد المجتمع لمن يمثلهم فى أى شكل من أشكال الحياة السياسية وبذلك ترتبط قضية الديمقراطية بالمشاركة السياسية كسبب أو نتيجة.

وهناك علاقة وطيدة بين الديمقراطية وتحقيق المشاركة السياسية، كما تعتبر المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية ، ففى أى عملية ديمقراطية لا توفر المشاركة أو تستجيب لها تكون بعيدة كل البعد عن الديمقراطية ولا تحمل منها إلا اسمها فقط.

ولا جدال فى أن المعيار الحقيقى لوجود الديمقراطية فى مجتمع ما ليس مجرد وجود مجموعة من الأفكار الهامة أو المبادئ الديمقراطية فى دستور هذا المجتمع ، وإنما تتمثل فى ممارسة الناس الفعلية لهذه الأفكار والمبادئ والحقوق فالديمقراطية فى النهاية ممارسة [١٧].

وهكذا يمكن القول إن الديمقراطية ثقافة سياسية لا تكتسب بين يوم وليلة ولكنها تزدهر وتنمو عبر التجربة الفعلية، وأن علاج عيوب أية ممارسة ديمقراطية لا يكون إلا بمزيد من الديمقراطية، والتى من أهم أسسها أنها تقوم على الحرية والمساواة ، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية عامل أساسى وفعال فى خلق ، ودعم المشاركة السياسية ، ذلك أنها تساعد على خلق مناخ ملائم لهذه العملية ، حيث يزول الخوف،وتتضح الحقوق ، والواجبات ، ويتعمق الوعى بأبعاد ومتطلبات صالح الفرد والجماعة ، هذا فضلاً عن دورها فى إثراء التعدد والتنوع فى الاهتمامات الخاصة بأفراد المجتمع.

٣-٣ التنشئة السياسية والمشاركة السياسية :

ولعل مصطلح التنشئة السياسية **political socialization** مصطلح حديث نسبيا ظهر بعد الانتشار الواسع لمفهوم التنشئة الاجتماعية ، ومن هنا صدرت الدراسات والكتابات حول هذا الموضوع ، إلى أن أصبح هناك طموح متزايد نحو إمكانية بناء نظرية عامة فى التنشئة السياسية ، وترتبط عملية التنشئة السياسية بطبيعة المجتمع السياسى ففى المجتمع غير المتجانس والمتغير باستمرار تتسم تلك العملية بالتجزئة .

ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤكد التنشئة السياسية على شرعية النظام السياسى أو على رفض تلك الشرعية، وعلى ظروف هذا الرفض يتوقف بقاء أو تغير النظام السياسى وتبدأ التنشئة السياسية – باعتبارها عملية نقل وزرع قيم واتجاهات سياسية – فى سن مبكرة من الطفولة وتستمر طوال الحياة[١٨].

وانطلاقا من ذلك نجد أن تعريفات التنشئة السياسية تتمحور حول الإطار السابق . ولكن فى هذا المجال تم عرض بعض التعريفات التى تفسر التنشئة السياسية باعتبارها عملية تؤثر بشكل واضح فى عملية المشاركة السياسية وتباين تلك العملية من مجتمع لآخر.

فهناك من يرى أن التنشئة السياسية عبارة عن التلقين الرسمى وغير الرسمى، والمخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وسمات الشخصية ذات الدلالات السياسية ، وذلك فى كافة مراحل حياة الإنسان عن طريق المؤسسات المختلفة التى يتضمنها المجتمع [١٩].

كذلك هناك من يذهب إلى أنها العملية التى يتم من خلالها الحفاظ على تشكيل وتغيير الثقافة السياسية للمجتمع وهى تشمل كل أنواع التعليم السياسى الرسمى وغير الرسمى فى كل مرحلة من مراحل حياة الفرد، ويتضمن ذلك مختلف أنواع القيم وأنماط السلوك التى ليس لها علاقة مباشرة بالحياة السياسية ،ولكنها تؤثر على السلوك السياسى للفرد ، مثل اكتساب بعض الاتجاهات الاجتماعية ،والخصائص الشخصية التى قد يكون لها أثر على السلوك السياسى للفرد[٢٠].

إن طبيعة التنشئة السياسية تختلف من وقت لآخر تبعا لاختلاف البيئة والظروف الاجتماعية والسياسية التى يعيشها المجتمع، فعملية التنشئة مرتبطة إلى حد كبير بطبيعة الكيان السياسى وما يسوده من أيديولوجية ، وما يتبناه النظام القائم من سياسيات وأساليب فى تنظيم الناس وتوجيههم نحو هدف مشترك[٢١].

ويتوقف نجاح عملية التنشئة السياسية ،ومدى فعاليتها فى تحقيق رسالتها على نوعية ومقدار ما يزود به الفرد – أو الجماعة – من معارف وقيم وخبرات سياسية إلى جانب قدرة وكفاءة ما تعتمد عليه من وسائل وميكانيزمات فى بلورة ونقل هذه المعارف وتلك القيم والخبرات بصورة ملائمة ، يتقبلها الفرد ، أو ترتضيها الجماعة وتساعد فى الوقت ذاته على تنمية وتطوير المدركات والقدرات السياسية

لجموع الخاضعين لبرامجها ومدخلاتها أيا كانت أصولهم وانتماءاتهم الاجتماعية[٢٢].

وخلاصة القول إن هناك علاقة قوية بين التنشئة السياسية والمشاركة السياسية لأن الأولى هى التى تعد الفرد وتؤهله لأن يشارك فى العمل السياسى بالصورة والدرجة التى تتسق مع طبيعة عملية التنشئة السياسية التى أتيحت لهذا الفرد، حيث تتوقف مشاركة الفرد فى الحياة السياسية جزئياً على كم ونوعية المنبهات السياسية التى يتعرض لها ، غير أن مجرد التعرض للمنبه السياسى لا يكفى وحدة لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية ، وإنما أيضا لابد أن يتوفر لدية قدر معقول من الاهتمام السياسى ، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات تنشئته المبكرة بالأسلوب الديمقراطى فى الحوار والمشاركة فى اتخاذ القرارات ، فهنا يكون أكثر ميلاً واستعداد للمشاركة السياسية من الفرد الذى يخضع لتنشئة اجتماعية سلطوية ، وهكذا فإن القيم والاتجاهات والمعارف التى تتجمع لدى المرء من خلال عملية التنشئة المبكرة تؤثر على استجابته لمختلف المنبهات السياسية وبالتالى على مدى مشاركته فى الحياة السياسية، فهى إما تشجعه على الاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة النشاط السياسى وإما أن تكون عكس ذلك كما أن السلوك السياسى امتداد للسلوك الاجتماعى ، وكلما كان المرء مشاركاً على الصعيد الاجتماعى كلما كان احتمال مشاركته فى الأنشطة السياسية أكبر والعكس.

٣-٤الأحزاب المشاركة السياسية :

إن النشاط السياسى فى أى نظام حاكم هو إلى حد كبير نشاط تقوم به الأحزاب السياسية والجماعات صاحبة المصلحة ، فكلاهما يمثل القوى الاجتماعية ، وهما يمثلان الوسائل التى تستطيع عن طريقها الطبقات والمحليات والجماعات العرقية وغيرها ، السعى لتحقيق أهدافها[٢٣].

ولذلك يمكن القول إن الديمقراطية والتعددية الحزبية أصبحتا سمة العصر ومقياس التطور ،والنظام القابل للحياة هو النظام القادر على التجدد وتوسيع قاعدته

الاجتماعية وإعطاء دور أوسع للجماهير من أجل توسيع قاعدة المشاركة فى صياغة وصنع القرار وتنفيذه ، هذا إلى جانب الوقوف ضد الممارسات التى تحاول خنق الحريات ، والتضييق على الرأى العام وعدم احترام حقوق الإنسان مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعددية السياسية هى الطريق الأفضل لإنجاز الأهداف الوطنية والقومية وتحرير طاقات الإبداع والتوظيف الصحيح والسليم للطاقات الكامنة لخدمة الوطن [٢٤].

ولذلك فإن أى دراسة تحاول رصد دور الأحزاب السياسية، هى دراسة هامة نظراً لأن نشأة الأحزاب السياسية هى نشأة قديمة ترجع إلى عام ١٨٣٢، لأنها تبلور واقع الحياة فى أى مجتمع من خلال شكلها السياسى . ومع ذلك فإن مثل هذه الدراسات تساعد على بلورة صورة الحياة الاجتماعية فى المجتمع، وقد حاول الكثير من الباحثين تعريف الأحزاب السياسية فمنهم من ذهب إلى أن المقصود بالحزب السياسى، وجود اتحاد أو تجمع من الأفراد ذى بناء تنظيمى على المستويين القومى والمحلى ، يعبر فى جوهرة عن مصالح قوى اجتماعية محددة ، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولى ممثليه المناصب العامة ، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها[٢٥].

فى حين يرى باحث آخر، أن الحزب إطار يضم جماعة منظمة يجمعها عدد من المبادئ والمصالح، والاهتمامات ، وتتفق على رؤية محددة للعمل من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية ، فضلا عن السياسية ، كما تنظم صفوفها لنشر رؤيتها بين أكبر قدر من أفراد المجتمع ، حتى يكسب الحزب ثقتها ، وأصواتها ، فتتقدم لنقل هذه الرؤية إلى عالم الواقع[٢٦].

وإذا ما حاولنا ربط الأحزاب السياسية بمجال الدراسة الخاص بالمشاركة السياسية فإن الصورة يمكن أن تتضح إذا ما عرضنا لوظائف الأحزاب من خلال عرض الباحثين والدراسيين ولكن سوف يكون التركيز بصورة رئيسية على ارتباط تلك الأحزاب بدفع عملية المشاركة السياسية ويمكن أن نعرض لأهم تلك الوظائف والأهداف :

١- الهدف الأساسى لأى حزب سياسى هو الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة، وتتحول هذه الوظيفة فى حالة عدم قدرته على تحقيقها إلى مراقبة من هم فى الحكم[٢٧]. حيث نلاحظ أن المعارك الانتخابية فى غالبية دول العالم هى صراع بين برامج أحزاب ، والحزب الفائز هو الذى يشكل الحكومة أو يتولى الرئاسة فى حين يقوم الحزب أو الأحزاب الأخرى بدور المعارضة.

٢- تكوين واختيار الكوادر السياسية ، وتلك الوظيفة ترتبط بشكل مباشر بدور الأحزاب السياسية فى التنشئة السياسية ، لأن الأحزاب تعتبر مدارس سياسية، يتعلم فيها الأعضاء أصول السياسة ويتدرب القادة على القيادة والزعامة، وغالبا ما تتعرف الجماهير على البارزين فى تلك المدارس الحزبية، والذين غالبا ما يتقدمون لخوض المعارك الانتخابية[٢٨].

٣-المشاركة السياسية ، وبتنوع الأحزاب وتنوع توجهاتها السياسية يمكن أن تستوعب كافة الاتجاهات السياسية السائدة فى المجتمع ، وحينما تتعمق الديمقراطية فى المجتمع وتتوفر الأحزاب كأطر للمشاركة فإن هذا من شأنه أن يحقق الفاعلية السياسية فى المجتمع ، هذا بشرط أن تكون كافة الممارسات الديمقراطية والحزبية ، قائمة على أسس موضوعية واضحة ولا تحدث خلطا لدى المشاركين ، كى لا تحدث خوفا أو ترددا فى المشاركة السياسية.

وإذا كانت الأحزاب السياسية أداة هامة للمشاركة السياسية ، إلا أن مجرد وجود الأحزاب ، أو النظام الحزبى ، لا يضمن بذاته تحقيق المشاركة السياسية ولكن – على العكس – هناك بعض الأحزاب والنظم الحزبية التى تتمثل استجابتها للمطالب فى قمع تلك المطالب ، والحد من المشاركة[٢٩].

إن عرض التوجيهات النظرية التى اهتمت بقضية المشاركة السياسية قد شكل إطارا ملائما لقياس هذه الأبعاد على المستوى الواقعى.

٤-الإطار النظرى للدراسة :

سوف يتم تناول موضوع هذه الدراسة عبر مدخلين أساسيين:-

أولهما : مدخل العلاقة بين الدولة والمجتمع ، فالنظام السياسى بأجهزته ومؤسساته المختلفة هو المارس لسلطة الدولة، بينما مشاركة الأحزاب والقوى السياسية الأخرى تعتبر حركات اجتماعية ، وهى من القوى المؤثرة فى المجتمع، ومن هنا فإن بعض المقولات النظرية المرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية من ناحية وبطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومحدداتها ومصادر التوتر والصراع فيها من ناحية ثانية، تعتبر أساسية لمعالجة الموضوع الذى نحن بصدده . وفى هذا الإطار تثار طبيعة العلاقة بين دولة مركزية تسمح بصيغة تعددية سياسية مقيدة من ناحية، وقوى سياسية واجتماعية أخرى تؤثر فى واقع الحياة السياسية فى المجتمع من ناحية أخرى.

وفى إطار المدخل السابق تأتى قضية العلاقة بين التعددية السياسية الرسمية من ناحية والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة (المستقلون مثلا) فى المجتمع، من ناحية أخرى لتقديم تحليل لانتخابات (٢٠٠٠) فى ضوء التحولات الجديدة الناجمة عن تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا بشأن الإشراف القضائى على الانتخابات.

ثانيهما : مدخل العلاقة بين التغيرات التى تحدث فى مجال السياسة بصفة عامة والانتخابات بصفة خاصة وانعكاس ذلك على مستقبل المشاركة السياسية وهذا المدخل يفيد فى الإجابة على بعض التساؤلات الهامة وبالذات فيما يرتبط بالواقع الجديد والممارسة الديمقراطية فى المجتمع بصفة عامة وهذا المدخل سوف يقودنا إلى الحديث عما يرتبط بالعملية الانتخابية من صراع أو اتفاق مع مصالح الأشخاص بغض النظر عن الانتماء الحزبى لهؤلاء الأشخاص فى ظل نظرية المصلحة.

وإذا كانت أى دراسة تحاول رصد المحاولات السابقة عليها لمحاولة الوقوف على آخر ما وصلت إليه هذه الدراسات نظريا وواقعيا ، فإن الدراسة الراهنة تحاول تناول بعض ما توصل إليه الباحثون السابقون فى تناولهم لقضية المشاركة السياسية من خلال المعركة الانتخابية لاختيار أعضاء مجلس الشعب المصرى على اعتبار أنها تشكل مجالا هاما نظرا لأهمية مجلس الشعب اجتماعيا وتشريعيا وسياسيا .

٥-الدراسات السابقة :

كثرت الدراسات والأبحاث التى ركزت بصورة مباشرة على قضية المشاركة السياسية من خلال التطبيق على قطاع معين من قطاعات المجتمع فمنهم من ركز على دراسة المشاركة السياسية لدى الشباب مثلا [٣٠]. وقد ركزت تلك الدراسات على تحديد أسباب إحجام الشباب المصرى عن المشاركة السياسية الفعالة ، إلا أنه يمكن القول بأنه على الرغم من تعدد وتنوع الدراسات فى مجال مشاركة الشباب السياسية إلا أنه مازالت الأزمة مستمرة، وبالتالى فلازلنا فى حاجة ماسة إلى المطالبة بأن تكون توصيات الدراسات الاجتماعية مجال اهتمام القيادة السياسية والأحزاب وكل من يهمه العمل على دعم المشاركة السياسية لدى الشباب فى المجتمع المصرى.

كما أن هناك فريقا من الباحثين ركزوا دراساتهم لتحليل ظاهرة المشاركة السياسية فى قطاع عريض من قطاعات المجتمع المصرى ، مثل قطاع الفلاحين ومشكلة المشاركة السياسية لديهم ، على اعتبار أن الفلاحين يمثلون قطاعا هاما، وقد ركزت تلك الدراسات على التعرف على درجة المشاركة السياسية للفلاحين بوجه عام ، كذلك التعرف على أشكال المشاركة السياسية وأهميتها النسبية عند الفلاحين ، ثم محاولة التوصل لوضع تصور اجتماعى لعملية دفع المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة عند الفلاحين[٣١].

ويمكن فى هذا المجال عرض نموذجين لدراسات سابقة فى هذا الميدان تتفق فى بعض جوانبها مع الدراسة الراهنة ومنها:

٥-١ دراسة عبد الهادى والى: المشاركة السياسية، دراسة مقارنة بين الريف والحضر[٣٢].

وقد حاول الباحث فى تلك الدراسة رصد عملية المشاركة السياسية من خلال دراسة مقارنة بين الريف والحضر، بالإضافة الى رصد تلك المشاركة فى ضوء انتخابات (١٩٨٧) والتى تميزت بخصوصية من حيث إجرائها بنظام القائمة النسبية وتم فيها تحالف الأخوان المسلمون مع حزب العمل وحزب الأحرار وتعتبر تلك الجولة الانتخابية من الجولات التى حصلت فيها أحزاب المعارضة على أعلى عدد من المقاعد (٩٥) مقعدا مقارنة بمقاعد أحزاب المعارضة فى الانتخابات السابقة أو التالية على حد سواء. وبذلك يمكن اعتبار تلك الدراسة من الدراسات التى سوف تكون محل اهتمام الدراسة الراهنة نظرا لخصوصية المرحلة الزمنية لها. وقد حاول الباحث من خلال المقارنة بين عينة ريفية وأخرى حضرية استجلاء واقع المشاركة السياسية من خلال توزع العينة على ثلاث محافظات وهى محافظة الغربية، محافظة الدقهلية وأخيرا محافظة المنيا. وقد أدى تنوع مجالات العينة الى توصل الباحث إلى نتائج تمثل أهمية كبرى لكل من يدرس جوانب المشاركة السياسية فى مراحل زمنية تالية وكان من أهم نتائجها الكشف عن عدم استقرار لاتجاهات المشاركة السياسية، كما كشفت عن ضآلة الفروق بين الريف والحضر، كما كشفت الدراسة عن اتساق بين النتائج التى ظهرت على المحاور المختلفة كالنوع والتعليم والحالة الاجتماعية وبين التوجهات النظرية التى عرضها الباحث أى أن هناك اتساقا بين التوجهات النظرية والواقع الميدانى.

كما ناقشت الدراسة أسلوب الانتخاب بالقائمة النسبية وقد رأى الباحث أنه يجب أن يكون محل دراسة، وإعادة نظر على المستوى العام، وتتسق تلك النتيجة مع ما تم فى المرحلة التالية حيث حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم صحة تلك

الانتخابات وبالفعل لم تكتمل مدة دورة الانعقاد ،وأجريت انتخابات ١٩٩٠ بالنظام الفردى. كما يرى الباحث أن عملية التوازن فى البث الإعلامى تظل مسألة هامة وضرورية ، انطلاقاً من أن السياسية

المعلنة لا تزال هى عدم الانحياز إعلاميا .

٥-٣ دراسة عبد الهادى الجوهرى :"تحليل اجتماعى سياسى لانتخابات مجلس الشعب المصرى سنه ١٩٩٥" (٣٣).

قام الباحث من خلال تلك الدراسة بتحليل الوثائق والبيانات والمشاهدات التى صاحبت تلك الجولة الانتخابية من حيث تميز انتخابات ١٩٩٥ بأنها أكثر الانتخابات التى شاركت فيها الأحزاب والقوى السياسية " ١٣ حزباً" وقد شهدت تلك الانتخابات أكبر معدل من الترشيح فقد بلغ متوسط عدد المرشحين (١٧,٨). مرشحاً لكل دائرة أى بمعدل ٨,٩ لكل معقد مقابل ٦ مرشحين لكل معقد فى انتخابات ١٩٩٠. وكذلك قام الباحث من خلال التحليل الإحصائى للبيانات المتاحة والتى شملت كل ما هو متعلق بالتحليل السياسى والاجتماعى ، مثل تقسيم أعداد المرشحين طبقاً للانتماء الحزبى ، كذلك فيما يتعلق بترشيح الأقباط فى تلك الانتخابات ووصل عددهم ٧٥ مرشحاً بنسبة (١,٤٪) ولم ينجح منهم أحد كذلك تميزت انتخابات ١٩٩٥ بارتفاع فى عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم وقد وصلت نسبة التصويت (٥٠٪) مقارنة بنسبة التصويت فى ١٩٩٠ والتى كانت (٤٠٪) ، كذلك يرى الباحث أن هناك فقراً فى الكوادر الشبابية فى جميع الأحزاب فى الوقت الذى يزداد فيه صغار السن بين جماعات التطرف والإرهاب وهذه الظاهرة تستحق وقفه كما تستحق وضع تصور لمواجهتها.

كذلك يرى الباحث أنه لوحظ ارتفاع معدلات العنف بصفة عامة وارتفاع نسبة العنف فى الوجه البحرى أكثر منه فى الصعيد.

وبذلك يمكن القول بأن تلك الدراسة من الدراسات السوسيولوجية القليلة التى حاولت وضع تصور اجتماعى لعملية انتخابية من خلال رصد كل المتغيرات انبثقت منها وبالذات تحليل واقع الأحزاب المعارضة فى ضوء عدد المقاعد التى حصلت عليها مقارنة بالجولات الانتخابية السابقة.

وعلى ذلك يمكن القول بأنه على الرغم من تعدد الدراسات التى تناولت ظاهرة المشاركة السياسية وأبعادها وارتباطها بواقع المجتمع المصرى إلا أن الباحث ركز على تحليل تلك الدراستين فقط لوجود أوجه تشابه بينهما وبين الدراسة الراهنة ، من حيث تركيزهما على المشاركة السياسية من خلال الانتخابات التشريعية .

٦-أهداف الدراسة :

كما هو معروف فإن موضوع أى دراسة اجتماعية يتشكل وفقاً للإشكالية التى يراها الباحث كعضو مشارك فى المجتمع ، وكما هو الحال فإن الدراسة الراهنة تحاول قياس بعد هام من أبعاد التحليل السياسى لقضايا المجتمع ، وتلك القضية هى قضية المشاركة السياسية فى ظل متغيرات يرى الباحث أنه فى حاله دراستها بعمق يمكن أن تضيف الكثير إلى مجالات التحليل السياسى والاجتماعى لأبعاد تلك الظاهرة.

فمن المعروف أن انتخابات مجلس الشعب المصرى تحظى بأهمية كبيرة على كافة المستويات الداخلية والخارجية ، ولكن ما دفع الباحث لدراسة واقع المشاركة السياسية فى ضوء انتخابات (٢٠٠٠) هو ما يميز تلك الانتخابات، بأنها الأولى من حيث تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا بالإشراف الكامل للهيئات القضائية على كل المراحل الانتخابية ، وكانت انتخابات مجلس الشعب المصرى (٢٠٠٠) هى المحك الأول لتطبيق هذا الحكم ، بالإضافة إلى ما نشر عن توجيهات القيادة السياسية بضرورة الإشراف الكامل على الانتخابات وكان قصور هذا الإشراف أحد الأسباب

الرئيسية لانسحاب عدد كبير من الأحزاب والمستقلين من انتخابات ١٩٩٠ . ومن هنا تأتى الأهمية الكبيرة لتلك الدراسة والتى تهدف فى المجال الأول (كهدف رئيسى)إلى رصد التحولات العامة المرتبطة بتطبيق الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات بالإضافة إلى الأهداف الفرعية الأخرى ومنها:

١- الكشف عن الواقع المتغير لتلك الانتخابات وارتباطها بقضية تعميق الديمقراطية والاختيار الحر لأفراد المجتمع وطبقا للدستور.

٢- الكشف عن دور الأحزاب والقوى السياسية الأخرى من خلال التعامل مع المتغيرات الجديدة فى قانون الانتخابات.

٣- تناول الأبعاد الاجتماعية لقضية المشاركة السياسية فى ضوء ما طرأ من تغيرات فى ظروف العملية الانتخابية، حيث كانت قضايا التزوير تحول دون مشاركة حقيقية لأفراد المجتمع فى العمليات الانتخابية السابقة وبالذات بالنسبة لانتخابات المحليات.

٤- محاولة التعرف على وجهة نظر أفراد المجتمع فى النتائج التى ترتبت على إجراء الانتخابات فى ظل الإشراف القضائى على كل مراحلها ، وهل يؤدى ذلك إلى مزيد من المشاركة السياسية فى الانتخابات التالية سواء انتخابات مجلس الشورى أو الانتخابات المحلية.

٥- محاولة التعرف على التحولات التى يمكن أن تطرأ على عدد من يقومون بترشيح أنفسهم فى ضوء تغير أسلوب الإشراف على الانتخابات ،وهل يؤدى ذلك إلى مزيد من التفاعل بين أعضاء مجلس الشعب ودوائرهم على اعتبار أن المعيار الرئيسى للنجاح هو شعبية المرشح .

٧-تساؤلات الدراسة:

من أجل تحقيق الأهداف السابقة : وجهت هذه الدراسة مجموعة من التساؤلات الرئيسية التى يمكن عرضها على النحو التالى:

١- ما هى أبرز التحولات التى حدثت فى ظل تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا بالإشراف القضائى على الانتخابات ؟.

٢- هل تنفيذ هذا الحكم أدى لزيادة مساحة الديمقراطية وهل تم التصويت بحرية مطلقة؟ .

٣- ما هو الثقل النسبى للإنجاز الحزبى فى هذه الانتخابات وهل يمكن أن يعزى لعملية الإشراف القضائى على الانتخابات ؟.

٤- ما هو الثقل النسبى للإنجاز الذى حققه المستقلون فى هذه الانتخابات والفرق بينه وبين ما حدث فى الانتخابات السابقة؟ وهل يعزى ذلك للإشراف القضائى؟.

٥- ما مدى الإقبال على التصويت فى هذه الانتخابات مقارنا بما سبقه؟ .

٦- وهل تغير أسلوب ومنهج المعارضة فى مجلس الشعب بعد انتخابات عام (٢٠٠٠) وبماذا يمكن تفسير ذلك؟.

٨-الإجراءات المنهجية للدراسة :

١-منهج الدراسة :

يمثل المنهج العلمى إطاراً عاما للدراسات العلمية وإن اختلفت الطرق والأساليب والأدوات وفقا لطبيعة هذه الدراسة أو تلك . وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأساليب التالية :

١-الأسلوب الوصفى وقد استخدم لتحليل البيانات التى تصور الواقع الاجتماعى ويستخدم فى تحليل الظواهر.

٢-الأسلوب المقارن ، وذلك من خلال تحليل البيانات الخاصة بانتخابات ٢٠٠٠ ومقارنتها بالبيانات الخاصة بالانتخابات مجلس الشعب السابقة، ثم المقارنة بين قضايا المشاركة السياسية بين الريف والحضر.

ونظراً لتشعب موضوع البحث ،وأسلوب تناوله من جانب ،وتداخل العناصر المكونة له من جانب آخر ، فإن الباحث قد أعتمد على مصدرين أساسين لجمع البيانات

الميدانية وهما:

المصدر الأول : تمثل فى جمع البيانات المتعلقة بالجولات الانتخابية الخاصة بمجلس الشعب منذ انتخابات ١٩٨٧ إلى انتخابات ٢٠٠٠ وذلك من خلال البيانات والإحصاءات التى تم الحصول عليها من الإدارة العامة للانتخابات بوزارة الداخلية، أو مركز الأهرام، أو مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، مما ساعد الباحث على إلقاء الضوء من خلال تلك الوثائق والبيانات على واقع الانتخابات على مستوى الجمهورية وهذا يمثل أحد أبعاد التحليل السوسيولوجى المقارن لمشكلة الدراسة.

المصدر الثانى : استمارة الاستبيان المقننة وقد تم استخدامها من أجل توصيف جوانب المشاركة السياسية لثلاث دوائر انتخابية تمثل جوانب المجتمع المصرى (الريف والحضر).

وقد اشتمل الاستبيان على خمسة وأربعين سؤالا اندرجت تحت مجموعة من العناصر الرئيسية وهى:

أولاً: البيانات الأولية اللازمة وهى النوع والسن والحالة المهنية والتعليمية والحالة الزواجية.

ثانيا: عضوية الأحزاب القائمة للتعرف على التواجد الحزبى فى مدن وريف المجتمع المصرى وكذلك الحصول على بيانات خاصة بتصور دور الأحزاب فى انتخابات مجلس الشعب .

ثالثا: التصويت فى الانتخابات سواء الانتخابات الأخيرة أم الجولات الانتخابية السابقة.

رابعا: التعرف على عضوية أفراد العينة فى الجمعيات غير الحزبية أى ما يعرف بجمعيات النشاط الاجتماعى على اعتبار أن ذلك يمثل بعداً هاماً من أبعاد المشاركة السياسية.

خامسا : التعرف على مدى الوعى بالإشراف القضائى على الانتخابات الأخيرة وما يؤديه فى مجال المشاركة السياسية كذلك محاولة التعرف على مصادر تلك المعرفة.

صدق وثبات الاستبيان :

هذا وقد مر تصميم الاستبيان بمرحلتين أساسيتين، هما المرحلة الأولى: وهى مرحلة الصياغة المبدئية للاستبيان والتى بدأت بصياغة عدد من الأسئلة حول كل جزء من الاستبيان ثم راعى الباحث فيها وضوح الأسئلة وبساطة العبارة ، وسهولة اللغة وتسلسل الأسئلة بطريقة منطقية وعدم تضمنها وقائع شخصية.

المرحلة الثانية : وفيها تم تطبيق استمارة الاستبيان على ثلاثين مبحوثاً من مجتمع البحث، وقد تم تكرار هذه العملية بفارق زمنى قدرة عشرة أيام بين التجربتين ، والتى نتج عنها إضافة بعض المتغيرات ذات الدلالة الهامة.

هذا بالإضافة الى عرض الاستبيان على عدد من المحكمين وذوى الخبرة فى هذا المجال ، وبذلك أمكن الاطمئنان إلى الصدق الظاهرى للاستبيان والثبات الداخلى للبيانات قبل تطبيقها النهائى على مجتمع الدراسة.

مجتمع البحث والعينة المستخدمة :

الدراسة الراهنة تنطلق من اتجاه رئيسى يهدف إلى القراءة الاجتماعية للتحولات التى طرأت على المشاركة السياسية فى انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، ولذلك تم التركيز على أن تنطلق الدراسة من تحليل وثائقى لكل جوانب العلمية الانتخابية على مستوى الجمهورية ثم تتجه الدراسة إلى قياس واقعى لتوجهات أفراد المجتمع تجاه تلك التحولات، وهذه تمثل المرحلة الثانية من الدراسة الميدانية، وقد تم اختيار مركز ومدينة المحلة الكبرى لكى يتم التطبيق الميدانى بهما ، وقد قام الباحث بتقسيم مركز ومدنية المحلة الكبرى طبقاً للمقاعد الانتخابية والدوائر التى يتكون منها مركز ومدينة المحلة الكبرى وتتكون من ثلاث دوائر انتخابية.

الدائرة الأولى : ومقرها مدينة المحلة الكبرى وهى دائرة انتخابية مستقلة ولها مقعدان.

الدائرة الثانية : ومقرها مركز المحلة الكبرى وتشمل نصف عدد قرى مركز المحلة وعددها (٢٧) قرية وتمثل دائرة مستقلة ولها مقعدان أيضا.

الدائرة الثالثة: ومقرها قرية بشبيش وهى دائرة مستقلة تشمل النصف الآخر من قرى مركز المحلة وعددها (٢٦) قرية ولها مقعدان .

ولما كانت هناك رغبة من الباحث فى أن تشتمل الدراسة الميدانية على الدوائر الثلاث ، فقد قام الباحث باختيار حجم عينة متساو بكل دائرة، واختار من كل دائرة (١٥٠) مفردة بإجمالى (٤٥٠) مفردة.

وقد قام الباحث بسحب العينة بالطريقة العشوائية المنتظمة وقد قام الباحث بسحب حجم العينة من الدائرة الأولى، باختيار لجنة رقم (٨) ومقرها مدرسة الصناعة الثانوية بالمحلة الكبرى لتمثل ذكور العينة وتم سحب (١٠٤) مفردة منهم، كذلك اختار الباحث لجنة رقم (٥) (نساء) ومقرها مدرسة السيدة زينب الثانوية للبنات بالمحلة الكبرى لسحب عينه النساء وعددهن (٤٦) مفردة.

أما فى الدائرة الثانية فقد اختار الباحث إحدى القرى وهى العامرية لكونها قرية رئيسية وبها مقر الوحدة المحلية وسحب منها عينة مقدارها (١١١) مفردة من الذكور و (٣٩) مفردة الإناث.

وفى الدائرة الثالثة: اختار الباحث القرية مقر الدائرة الانتخابية وهى قرية بشبيش وهى من أكبر قرى مركز المحلة وبها نقطة شرطة وجميع المرافق وتم سحب عينة منها مقدارها (١١٢) مفردة تمثل الذكور و (٣٨) مفردة للإناث.

المجال الزمنى للدراسة:

يمكن القول إن المجال الزمنى عادة ما يحدد فى ضوء المدة التى استغرقها الباحث فى جمع المادة الميدانية وانطلاقاً من ذلك يمكن القول بأن المجال الزمنى

للدراسة بدأ مع بداية صدور حكم المحكمة الدستورية العليا وصدور القرار الجمهورى بتطبيق ذلك فى ١٨ / ٧ / ٢٠٠٠ وفى المرحلة التالية والتى بدأت فيها عملية الدعاية الانتخابية المبكرة، ثم أثناء إجراء الجولة الانتخابية فى مراحلها الثلاث، وأخيراً تطبيق استمارة الاستبيان والذى بدأ بعد الانتهاء من عملية التصويت فى مركز ومدينة المحلة وكانت ضمن المرحلة الثانية وقد استمرت عملية جمع البيانات عن طريق الاستبيان إلى منتصف نوفمبر ٢٠٠٠ بالاستعانة بمجموعة من الباحثين والمعيدين بقسم الاجتماع بعد تدريبهم على جمع البيانات وشرح أهداف البحث والاستبيان ، ثم تلى ذلك مباشرة تبويب بيانات الاستمارة فى مركز الحاسب الآلى بكلية الآداب جامعة طنطا وتحليلها من خلال برامج S.P.S.S الإحصائى للحصول على البيانات الإحصائية فى شكلها النهائى.

٩-١ المشاركة السياسية فى انتخابات ٢٠٠٠ (تحليل عام)

تتجلى أهمية الانتخابات فى أى نظام سياسى، من خلال مجموعة من الأهداف التى يتوخاها هذا النظام، أو ذاك من وراء العملية الانتخابية والتى تتمثل فيما يلى :-

١- تنظيم عملية التداول السلمى للسلطة السياسية فى إطار النظام السياسى .

٢- تجديد مؤسسات النظام السياسى من خلال إمداده بعناصر جديدة.

٣- تأكيد الرقابة الشعبية على النظام السياسى ومؤسساته وأعضائه، فالانتخابات تضع أداء تلك المؤسسات وأعضائها محلا للتقييم والمراجعة من قبل الشعب .

٤- العملية الانتخابية، هى أداء بناء الشرعية للنظام السياسى، فعندما يتم إعادة بناء مؤسسات النظام بطريقة دورية، واستنادا إلى ما تسفر عنه نتائج الانتخابات، فإن هذا يعنى إقرارا بالقبول، والرضا من جانب الشعب عن النظام السياسى ومؤسساته، ومن المعروف أن الرضا والقبول من جانب الشعب يعد بمثابة السند الأصيل لشرعية النظام السياسى.

٥- العملية الانتخابية أداة من أدوات توسيع نظام المشاركة السياسية فى المجتمع سواء من خلال الترشيح أو العضوية أو من خلال الحملات الانتخابية ، حيث تتاح الفرصة لأعداد كبيرة من المواطنين لمناقشة القضايا والمشكلات العامة، واقتراح حلول لتلك المشكلات، وطرح تصوراتهم المستقبلية بصدد القضايا الهامة فى المجتمع، وهو ما يكسب أعدادا كبيرة من الموطنين المهارات الأزمة لممارسة العمل السياسى .

٦- العملية الانتخابية تعد بمثابة أداة لاكتشاف قدرة وفاعلية القول السياسية المختلفة فى المجتمع، كما أنه من خلالها يتم تحديد خريطة القوى السياسية فى المجتمع، مدى تطابقها أو عدم تطابقها مع إطار الرسمى للممارسة السياسية وعما إذا كان هذا الإطار يتطلب نوعا من التعديل أو التطوير [٣٤].

وهكذا فإن العملية الانتخابية فى نطاق النظام السياسى المصرى، هى عملية ذات طابع خاص يتم توظيفها لتحقيق أهداف معينه، وهو ما يتطلب قالبا او إطار معنياً يتلاءم وطبيعة تلك الأهداف والغايات، وفى بعض الأحيان يتطلب الأمر إصدار قرارات مفاجئة مع بدء الحملة الانتخابية أو أثناءها من أجل الحفاظ على هذا الإطار المحدد وتحقيق الأهداف المطلوبة، وقد تشمل هذه الإجراءات والقرارات تنظيم سير العملية الانتخابية[٣٥].

وقد شهدت الفترة الأخيرة صدور قرار المحكمة الدستورية العليا بالإشراف القضائى الكامل على سير العملية الانتخابية بدءا من انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ والانتخابات التالية مثل التجديد النصفى لمجلس الشورى (٢٠٠١) وكذلك انتخابات المحليات (٢٠٠٢) وهذا يعنى توسيع دور القضاء المصرى فى الحياة السياسية ، هذا وقد التزمت السلطة التنفيذية بأحكام القضاء التى صدرت من عام ١٩٨١ حتى الآن تقريباً.

وتحاول الدراسة الراهنة من خلال هذا التحليل، تحديد التوجيهات العامة ومظاهر العملية الانتخابية على مستوى الجمهورية فى ضوء المتغيرات الجديدة التى

ارتبطت بالإشراف على العملية الانتخابية، وقد استلزم ذلك إجراء انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠ على ثلاث مراحل، تم من خلالها تقسيم محافظات الجمهورية كل مجموعة من المحافظات يتم إجراء الانتخابات فيها فى تاريخ معين، وقد بدأت المرحلة الأولى فى يوم ١٨ أكتوبر ٢٠٠٠ وضمت المحافظات التالية، (الإسكندرية ، البحيرة، المنوفية، بور سعيد، الفيوم، الإسماعيلية، ، السويس ، سوهاج ، قنا) وإجمالى المقاعد "١٥٠" مقعدا وقد تقدم للترشيح فى تلك المرحلة ١٢٦٢ مرشحا بعد استبعاد ٢٢ متقدما للترشيح وكان عدد اللجان فى تلك المرحلة ٥١٣٧ لجنه بعد ضم اللجان حتى يستطيع رجال القضاء المشرفين على انتخابات من الإشراف الفعلى على اللجان الفرعية وذلك تطبيقا للمبدأ الذى حدده رئيس المجلس الأعلى للقضاء من أن صناديق الانتخابات مسئولية رجال القضاء وذلك من خلال حديثة لصحيفه الأهرام فى ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠.وقد تقدم للترشيح فى تلك المرحلة الغالبية العظمى مستقلين وقد مثلت الأحزاب من خلال ما يلى: ١٥٠ مرشحا للحزب الوطنى (أى تمثيل بنسبة ١٠٠٪) لكل المقاعد حزب الوفد ٧٢ مرشحا بنسبة ٤٨٪ لكل المقاعد أما الأحزاب الأخرى فتقدم للترشيح من خلالها ٦٢ مرشحا بنسبة (٤١) لكل المقاعد . وقد تقدم من المستقلين ٩٧٨ أى بنسبة (٦,٥٢) مرشح مستقل لكل مقعد فى دوائر تلك المرحلة.

وقد أسفرت نتائج المرحلة الأولى عن حصول الحزب الوطنى على (٢٠) مقعدا، (٨) مقاعد للمستقلين + مقعد واحد (الحزب التجمع) وهو (البدرى فرغلى عن محافظة بور سعيد) وبتحليل نتائج الانتخابات فى المرحلة الأولى نجد أن الغالبية العظمى من الدوائر تمت بها إعادة ، حيث لم تحسم إلا نسبة بسيطة جداً من مقاعد تلك المرحلة (١٩,٣٪) فى حين تمت الإعادة فى(٨٠,٧٪) ويعد عملية إعادة الانتخابات فى تلك المرحلة تضمنت النتائج النهائية حصول الحزب الوطنى على ١١٨ مقعداً بنسبة (٧٨,٧٪) والمستقلين على (١٧,٣٪) وحزب التجمع ٣ مقاعد بنسبة (٢٪) وأخيراً حزب الوفد مقعد واحد فقط (٠,٦٪) وكانت المؤشرات الرئيسية لتلك المرحلة

هى بروز المستقلين كقوة فاقت قدرة أحزاب المعارضة بشكل يدعو إلى تحليل تلك الظاهرة.

وقد يمثل المناخ العام للأمن الذى جرت فيه الانتخابات والذى لم يشهد حوادث عنف أو بلطجية من الوزن الثقيل مثل التى حدثت فى انتخابات ٩٠، ٩٥. نتيجة الإشراف القضائى الكامل والتجهيزات والإعداد الأمنى وكانت أهم تعليقات الصحف العالمية على انتخابات تلك المرحلة إبراز CNN لإصابة ١١ شخصا فى أحداث شغب فى محافظة الفيوم وكذلك مقتل شخص وإصابة تسعة أشخاص فى أحداث شغب بإحدى لجان محافظة المنوفية فى انتخابات الإعادة [٣٦] كذلك على نفس الموقع خبر عن إلقاء القبض على ٢٥ فرداً من قيادات الإخوان المسلمين قبل إجراء الانتخابات. وكذلك فى تحليل صحفى لجريدة الأهرام فى ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠ قال المثقفون المصريون أن الإشراف القضائى نقطة تحول فى مسار الحياة السياسية[٣٧].

أما المرحلة الثانية للانتخابات التى بدأت فى ٣٠ أكتوبر، والإعادة ٥ نوفمبر فقد أجريت كذلك فى ٩ محافظات هى (الدقهلية- الشرقية- الغربية- دمياط- كفر الشيخ- أسوان - البحر الأحمر- شمال سيناء - جنوب سيناء) وقد خاضها ١٣٦٨ مرشحا للحصول على (١٣٤) مقعدا أى معدل بمعدل (٩,٨٪) مرشحا لكل مقعد. منهم (١٣٤) مرشحا للحزب الوطنى بنسبة (١٠٠٪) للمقاعد، حزب الوفد ٥٣ مرشحا بنسبة (٣٩,٥٪) للمقاعد، حزب التجمع ١٦ مرشحا بنسبة (١١,٩٪) للمقاعد، والحزب الناصرى ١١ مرشحا بنسبة (٤٨,٢) للمقاعد ونفس النسبة لحزب الأحرار وبقية الأحزاب الأخرى ١٦ مرشحا بنسبة (١١,٩) للمقاعد وكان إجمالى المستقلين فى تلك المرحلة ١١٢٧ مرشحا بمعدل (٨,٤٪) مرشحا لكل مقعد انتخابى .

وكانت الملامح العامة لنتائج تلك المرحلة، أن استطاع ٣٥ مرشحا الفوز من أول مرة بنسبة (٢٦,١٪) وبقية المقاعد (٩٩) مقعدا حسمت بعد عملية الإعادة، وكانت النتائج النهائية لتلك المرحلة ١٠٦ حزب وطنى بنسبة (٧٩٪) والمستقلون ٢٢ مقعدا

بنسبة (١٦,٤٪) فى حين فازت أحزاب المعارضة بعدد ٦ بقاعد وبذلك يمكن القول بـأن أحزاب المعارضة كلها تأتى فى المرتبة الثالثة بعد الحزب الوطنى والمستقلين.

أما المرحلة الثالثة والأخـيرة والتـى أجريـت فـى ٩ نوفمبر والإعـادة فـى ١٤ نوفمبر وتمت فى محافظـات (القـاهرة ، الجـيزة ، القليوبيـة، المنيـا، بنـى سـويف، الوادى الجديد، مرسى مطروح ، أسيوط) والتى تقدم لها ١٣٢٥ مرشحا لشغل عدد ١٦٠ مقعدا أى بمعدل (٨,٢٪) مرشحا لكـل مقعـد. وقـد تم تمثيـل الحـزب الوطنـى بـ ١٦٠ مرشـحا بنسـبة(١٠٠٪) ، والوفـد ٥٩ مرشـحا بنسـبة (٣٦,٩٪) للمقـاعد والتجمـع ١٩ مرشـحا بنسـبة (١١,٩٪) للمقـاعد الأحـرار ١٨ مرشـحا بنسـبة (١١,٢٥٪) للمقـاعد والناصرى ١٤ مرشحا بنسبة(٨.٨٪) وبقية الأحزاب ١٩ مرشحا بنسـبة (١١,٩) لكـل المقاعد والباقى مستقلون .

وقد أسفرت النتائج النهائية للانتخابات عما يلى:

حصول الحزب الوطنى على ٣٨٨ مقعدا بما فى ذلـك ٣٥ عضـوا مـن المسـتقلين انضموا بعد إعلان النتائج فى دوائرهم إلى الحزب الوطنى)، ٣٧ مقعدا للمستقلين منـهم ١٧ مقعدا للتيار المسلمون الإسلامى (الإخـوان المسـلمون) ، ٧ مقـاعد لحـزب الوفـد، ٦ مقاعد للتجمع وثلاث مقاعد للحزب الناصرى ومقعد واحد فقط لحزب الأحرار أما بقية الأحزاب فلم تفز بأى مقعد .

وقد أثارت النتائج النهائية لتلك العملية الانتخابيـة الكثـير مـن التحليـلات والتعليقات حول تفسير ملابسات الانتخابات بشكل عام.

وبمقارنـه عـدد مقـاعد أحـزاب المعارضـة، بالمقـاعد التـى حصلـوا عليـها فـى انتخابات ١٩٩٥ نجد أن هناك زيادة طفيفة، مقعد للوفد ، ومقعـد للتجمـع ، ومقعـدان للناصرى واختفاء حزب العمل عن برلمان ٢٠٠٠ نظرا للمشاكل الداخلية فى الحزب مما أدى إلى تجميد نشاطه .

كـذلك هنـاك زيـادة فـى عـدد المقاعـد مقارنـة بنصيب أحـزاب المعارضـة فى

انتخابات ١٩٩٠ (٧) مقاعد فقط .

- لكن لا يمكن مقارنة وضع الأحزاب وفى تلك الانتخابات بما حدث فى انتخابات ١٩٨٧ ، التى تمت عن طريق القائمة النسبية، وفازت فيها المعارضة بـ (٩٥) مقعدا موزعة على النحو التالى (٦٠ مقعد تحالف منها (٣٦) للإخوان المسلمين ، ٢٤ للعمل + ٣٥ مقعدا للوفد [٣٨] . وتمثل تلك الانتخابات أكبر معدل تمثيل للمعارضة فى مجلس الشعب حتى الآن وهناك يثار تساؤل حول مستقبل دور الأحزاب فى المجتمع المصرى بصورة عامة.

- كذلك أظهرت انتخابات ٢٠٠٠ قضية رئيسية وهى قضية انضمام العضو الذى فاز بالمقعد من صفته (مستقل) وسارع (٣٥) عضوا منهم بالانضمام إلى الحزب الوطنى بعد إعلان النتائج الأولية فى المراحل الانتخابية الثلاث، وقد مثلت تلك القضية مجالا كبيرا للجدل حيث إن الصفة التى تم بها اختيار هذا العضو من قبل الناخبين هى كونه مستقلا ، ولا ينتمى لأى حزب فى حين أنه لحسابات عديدة سارع بالانضمام إلى الحزب الوطنى مما دفع البعض إلى القول بضرورة إسقاط العضوية حيث إنه خان الأمانة، فى حين يرى البعض الآخر أن الفائزين المستقلين والذين انضموا للحزب الوطنى هم أبناء الحزب، ولم يصدر قرار بفصلهم من أمانات الحزب فى المحافظات المختلفة. وتمثل تلك القضية مجالا كبيرا للجدل على الساحة بشكل عام، فعلى سبيل المثال أحد الأعضاء الفائزين بمدينة المحلة الكبرى انضم إلى الحزب الوطنى على الرغم من الصراع الشديد بينه وبين مرشح الحزب الوطنى الذى فقد مقعده فى تلك الانتخابات.

- وكذلك أثيرت قضية رئيسية خاصة بدور الحزب الوطنى بالذات، القائمين على اختيار قوائم هذا الحزب فى الدوائر المختلفة من حيث عدم النزول للشارع لقياس مدى ما يحظى به المرشح من تأييد مما أدى إلى فقدان كثير من المقاعد فى محافظات عديدة ، تمثل خسارة للحزب الوطنى لكل المقاعد البرلمانية فى محافظة السويس

على سبيل المثال، بل فقدان أمين عام الحزب بالمحافظة لمقعده وينطبق الأمر نفسه على محافظات أخرى مما أدى تقدم الكثير من أمناء الحزب الوطنى بالمحافظات التى لم يحقق فيها الحزب نجاحاً واضحاً باستقالاتهم من مناصبهم الحزبية، حيث فقد ثمانية من أمناء الحزب الوطنى بالمحافظات مقاعدهم . كذلك فقد ثمانية من رؤساء اللجان الفرعية بمجلس الشعب مقاعدهم .

- وإذا انتقلنا للحديث عن المرأة المصرية ودورها فى تلك الانتخابات ، فقد تقدم للترشيح من النساء (١٢٠) مرشحة بنسبة (٢,٩٪) بالنسبة لإجمالى المرشحين الذين وصل عددهم الإجمالى إلى (٤٠١٨) مرشحاً. وقد حظيت نسبة قليلة منهن بتأييد الأحزاب السياسية من خلال ترشيحهن [١١ الحزب الوطنى بنسبة (٢,٥٪) من إجمالى المرشحين للحزب أما حزب الوفد فقد رشح ثمان عضوات ، والتجمع ٤ والحزب الناصرى (٧) وحزب الأحرار (٧) والباقيات تقدمن كمستقلات .
- وقد فازت (٧) عضوات منهن (٥) من الحزب الوطنى ، وعضوتان مستقلتان ، واللافت للانتباه أن محافظات الصعيد هى أكثر محافظات جمهورية مصر العربية تمثيلا للسيدات ، فقد مثلت محافظة سوهاج والفيوم والمنيا وبنى سويف أما محافظات الوجه البحرى فقد مثلت محافظة دمياط وأخيرا مقعدان لمحافظة القاهرة .
- فيما يتعلق بترشيح الإخوة الأقباط فى انتخابات ٢٠٠٠ فقد شهدت أكبر عدد من الترشيح (٩٤) بنسبة (٢,٣٪) بدلاً من ٧٥ مرشحاً بنسبة (١,٤٪) فى انتخابات ١٩٩٥ ، ٣٥ مرشحاً بنسبة (١,٣٪) فى انتخابات ١٩٩٠.
- وقد فاز فى تلك الانتخابات لأول كمرة ثلاثة مرشحين منهم مرشح للحزب الوطنى ، ومرشح لحزب الوفد ، والثالث مرشح مستقل (وهناك قضايا مرفوعة ضده وصدر حكم بعدم جواز حصوله على عضوية مجلس الشعب ولم ينفذ هذا

الحكم حتى الانتهاء من الدراسة الراهنة). وبمقارنة ذلك بالانتخابات السابقة نجد أنه لم يفز أى قبطى فى انتخابات ٩٠ أو انتخابات ٩٥.

- أظهرت النتائج النهائية لانتخابات ٢٠٠٠ ، فقد عدد كبير من الشخصيات التى كانت تمثل ثقلا سياسيا حزبيا داخل مجلس الشعب، وكانت تلك الشخصيات رموزاً بارزة فى النشاط البرلمانى فى الدورات السابقة مثل د/محمد عبد اللاه رئيس لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشعب لأربع دورات سابقة د/عبد الرحيم الغول رئيس لجنة الشباب لدورات عديدة سابقة، محمود أبو النصر رئيس لجنة الخطة والموازنة ، د/ شريف عمر رئيس لجنة الصحة ، صلاح الطاروطى رئيس لجنة الثقافة والإعلام ،د/ عبد الأحد جمال الدين رئيس لجنة الشئون العربية، عبد الفتاح الدالى رئيس لجنة الحكم المحلى ، أحمد فؤاد عبد العزيز رئيس لجنة التعليم هذا بالإضافة إلى عدد كبير من وكلاء تلك اللجان، وفى هذا المجال يرى "عصام رفعت" أن الانتخابات جاءت مفاجئة لأولئك الذين تربعوا على كرسى عضوية مجلس الشعب دورات عديدة وسنوات طويلة وأطاحت بهم الانتخابات الأخيرة.

المفاجئة الثانية ما أثبته الواقع من "هشاشة" عظام الأحزاب المصرية ، فالأحزاب هشة ، ولا علاقة لها بأرض الواقع وهناك انفصال بين الأحزاب المصرية والقواعد الشعبية ، فلا هى تمثيل صحيح للشعب ، ولا هى تعبير عن آرائه ، ولا هى تملك برامج تنافسية فيما بينها وإنما هى أحزاب اسم وصحيفة فقط لا غير [٣٩] . وهذا يعنى أن توجهات الناخبين أحدثت تغيرات تستحق الدراسة والتحليل.

- تتفق تحليلات تلك الانتخابات مع تحليلات الانتخابات السابقة من حيث ندرة البرامج الانتخابية للمرشحين ولقائهم بالجماهير فى حوار حول دور المرشح ومسئولياته وبرنامجه.

ويتفق ذلك مع سقوط دعاوى حزب الوفد من وضعهم لشعار "من أجل الفوز

بـ(١٠٠) مقعد فى البرلمان" وذلك من خلال الدعوة الصريحة لرئيس الحزب، سواء أثناء عرضه للبرنامج الانتخابى لحزب الوفد أو عبر صفحات الجرائد اليومية، وفى هذا المجال يلاحظ عموما الاعتبارات السياسية والحزبية فدورها كان ضعيفا فى مجال العملية الانتخابية ، وعدل ذلك من خلال الصرف ببذخ شديد على الحملة الانتخابية لكثير من المرشحين سواء المستقلين أو أعضاء الأحزاب وبالذات الحزب الوطنى نظرا لاختياره لعدد كبير من رجال المال والأعمال ضمن مرشحيه، مما أدى إلى إنفاق مبالغ طائلة على الدعاية الانتخابية بشكل عام وقد أخذت الدعاية الانتخابية أشكالا متعددة منها توزيع الأجهزة الكهربائية وبالذات الترانزستور على الناخبين كما حدث فى إدفو [٤٠] . كذلك شهدت حملة الدعاية الانتخابية استخداما جيدا لوسائل الاتصال الحديثة مثل التليفون المحمول، وشبكة الإنترنت، فقد قامت إحدى شركات التليفون المحمول بالتعاون مع أمانة الحزب الوطنى الديمقراطى بالجيزة ، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بربط موقع الحزب الوطنى بموقع مخصص لشبكات المحمول يتضمن أسماء ودوائر ورموز مرشحى الحزب الوطنى فى جميع المحافظات[٤١].

كما قامت إحدى الشركات المتخصصة فى مجال الإنترنت بإنشاء موقع عن الانتخابات المصرية باللغة العربية لعرض البرامج الانتخابية للمرشحين يحتوى الموقع أسماء الأحزاب المشاركة، ومرشحيها وخريطة الدوائر الانتخابية على مستوى الجمهورية، وكان حزب التجمع ومرشحيه هم الأكثر تجاوبا مع هذه الوسيلة كذلك بعض المستقلين، وبعض مرشحى الحزب الوطنى، كما أعلن بعض المرشحين عن مواقع البريد الإلكترونى الخاصة بهم لتسلم رسائل الناخبين واستفساراتهم [٤٢] .

وقد تميزت الدعاية الانتخابية فى انتخابات ٢٠٠٠، وقد استخدم تلك الوسيلة أحد المرشحين فى دائرة المحلة الكبرى بالاستخدام الكبير للأموال فى الدعاية وهى الظاهرة التى لفتت الانتباه ، حيث استخدم معظم المرشحين سلاح المال

على نطاق واسع ودون أى قيود، فوصلت تكاليف الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٠ نحو ثلاث مليارات جنيه مصرى لدرجة توصيفها "بحرب الخزائن المفتوحة " أو صراع الحيتان [٤٣] وتجلى ذلك فى صور عديدة منها :

- تقديم الهدايا والرشاوى الانتخابية، فقد حرص بعض المرشحين على تقديم بعض الهدايا العينية والرشاوى المالية لرؤوس العائلات وأصحاب النفوذ ، والعناصر النشطة فى الدائرة لكسب ولائهم واستقطابهم لصالحهم ، أو تقديم الأموال لأحد المرشحين لإقناعه بالتنازل عن الترشيح لصالح منافسه ، ويدخل فى هذا الإطار تقديم الهدايا للمساجد والكنائس ، كما فعل أحد مرشحى الحزب الوطنى فى شبرا الخيمة بتقديم عدد (٢٠) سجادة لكل مسجد وكنيسة [٤٤] .

كذلك شراء الأصوات الانتخابية ، حيث يقوم المرشح بدفع مبلغ من المال لكل نخب يدلى بصوته لصالحه، ووصل ثمن الصوت الانتخابى نحو ٢٥ جنيهاً ثم تزايد إلى ٥٠ جنيهاً ثم وصل فى يوم الانتخابات نحو ١٥٠ جنيهاً، ولكى يضمن المرشح أن الناخب سيدلى بصوته لصالحه كان بعضهم يصر على قراءة الفاتحة مع الناخبين أو يقسم الناخب بالله العظيم ، وفى إحدى الحالات كان المرشح يدفع نصف المبلغ قبل التصويت والنصف الآخر بعد التصويت ، أو كان يعطى الناخب ورقة مثل الموجودة فى اللجنة تماماً مصوباً لنفسه فيها وعلى الناخب أن يحضر الورقة الموجودة فى الداخل بدون تصويت حتى يضمن عدم خيانة الناخب ، وقد أنفق كثير من المرشحين مبالغ طائلة وصلت لعدة ملايين فى شراء الأصوات الانتخابية تراوحت بين ٣ إلى ٥ مليون جنيه لمرشح الواحد ، ومبلغ ما أنفقه المرشحون فى محافظة بورسعيد على سبيل المثال حوالى ٢١ مليون جنيه [٤٥] .

كذلك استخدم المرشحون شرائط الكاسيت التى تضمنت أغانى لبعض المطربين وقد استخدم هذه الوسيلة مرشح الوفد فئات فى دائرة باب الشعرية ، وكذلك مرشح الظاهر والأزبكية المستقل ، كذلك استخدمها أحد لمرشحين عن مدينة المحلة الكبرى[٤٦] .

وبمناقشة أساليب الدعاية فى تلك الانتخابات نجد أنه بمناقشة تعليمات وزير الداخلية بوضع مجموعة من القيود التى تحدد حجم الإنفاق الذى لا يجب على الأحزاب والمرشحين تجاوزه كمصاريف للدعاية الانتخابية، ففى انتخابات ١٩٨٤ صدر قرار مؤداه انه لا يجوز للمرشح أن ينفق على دعايته ما يتجاوز ألف جنيه ، ويجوز للحزب أن ينفق فى الدائرة الواحدة ٥ آلاف جنيه ، ولا يجوز للمرشح أو الحزب بالذات أو بالوساطة إعطاء مبالغ نقدية أو مزايا عينية شخصية للناخبين للتأثير على نزاهة الانتخابات فى حين أشار قرار ٢٠٠٠، أنه لا يجوز أن ينفق المرشح أكثر من عشرة آلاف جنيه [٤٧] وتلك قضية هامة يجب مناقشتها لدراسة وتحليل مدى التزام الأحزاب والمرشحين بذلك، فى ضوء الأموال الكثيرة التى وصلت إلى ثلاثة مليارات جنيه مصرى فى حين أن تلك المصروفات والتزاما بالقرار كان يجب ألا تتعدى ٤٠ مليون جنيه فقط لا غير.

وقد ارتبطت قضية الإسراف الكبير فى الدعاية الانتخابية الأخيرة ببروز ظاهرة "رجال الأعمال كأعضاء فى مجلس الشعب، وهؤلاء ينفقون الملايين من أجل الفوز بالمقعد البرلمانى تدعيما لمصالحهم ، حيث استحوذ رجال الأعمال من بين أعضاء مجلس ٢٠٠٠ على (٧٧) مقعد يشكلون (١٧٪) من أعضاء المجلس ، وهو ما يزيد على ضعف عددهم فى مجلس ١٩٩٥ ، حيث وصل عددهم إلى (٣٧) عضواً بنسبة (٨,١٪) من إجمالى المقاعد وهذه النسبة كما هو واضح متزايدة ويخشى أن يتحول مجلس الشعب يوماً ما إلى مجلس رجال الأعمال إذا لم يتم وضع ضوابط لهذه الظاهرة .

كذلك أحدثت الدعاية الانتخابية آثاراً سلبية على البيئة حيث أدت العشوائية فى استخدام الدعاية إلى إحداث تلوث وتشويه بصرى وسمعى ، فتحولت القاهرة والمدن الرئيسية إلى غابات من الإعلانات المختلفة مثل لافتات القماش، والمطبوعات والصور الورقية والخشبية التى كانت تسد الشوارع [٤٨] .

وبالتالى يتضح بصورة حية انعكاسات الدعاية الانتخابية على الشارع المصرى

بصفة عامة وعلى التوجهات الرئيسية للناخب ، فمنهم من انجرف وراء الإغراءات المادية، ومنهم من ركز على من يمثلهم تمثيلاً حقيقياً، هذا بالإضافة إلى بروز أهمية المال فى الحصول على مقعد فى البرلمان ، دون السؤال عن مصدر تلك الأموال التى صرفت أثناء الحملات الانتخابية .

إلا أن ذلك لم يؤثر على أهمية الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات، ويرى ضياء الدين داود (رئيس الحزب الناصرى) وأحد الخاسرين فى الانتخابات أن وجود رجال القضاء يمكن من دخول الناخبين للإدلاء بأصواتهم بحرية داخل اللجان دون ضغوط أو إكراه أو تدخل ، ويرى كذلك أن هذه الانتخابات تمثل نقطة ديمقراطية فى تاريخ الممارسة السياسية والبرلمانية فى مصر لا يمكن إنكارها [٤٩] .

أما عن معدلات المشاركة فى التصويت فى الانتخابات ٢٠٠٠ فقد شهدت انخفاضا واضحاً فى نسبة التصويت مقارنة بالانتخابات السابقة، فكانت نسبة التصويت فى انتخابات ١٩٩٥ (٥٠٪) فى حين أن نسبة التصويت فى انتخابات ٢٠٠٠ كانت ما بين (١٥ – ٤٠٪) أى بمتوسط إجمالى (٣٠٪) [٥٠]، ويلاحظ أنه لا يمكن مقارنة المشاركة فى التصويت بالانتخابات السابقة والتى كان يسود أغلب اللجان ظاهرة "التقفيل" وبالذات فى الريف المصرى، فكنا نرى العضو الذى يحصل على أكثر من ٧٠ ألف صوت فى انتخابات ٩٥ ، أما فى انتخابات ٢٠٠٠ فقد انتهت تلك الظاهرة ولكن يمكن أن يرجع عدم الإقبال على التصويت فى تلك الانتخابات إلى الأخطاء فى الجداول وتغير الجان وكذلك وقوع مصادمات ومشاحنات بين أنصار بعض المرشحين أدى إلى إحجام عن التصويت مخافة التعرض للأخطار.

كذلك تميزت انتخابات ٢٠٠٠ بتزايد نسبة التجديد فى الأعضاء الذين حصلوا على مقاعدهم البرلمانية ، فكانت أقل نسبة تغيير فى محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر (٥٠٪) وأعلى نسبة فى التغيير كانت فى محافظة كفر الشيخ بنسبة (٩٤٪) يلى ذلك محافظة أسوان (٨٣٪) أما نسبة التغيير فى محافظة الغربية فكانت (٧٧٪)[٥١].

وبعد العرض السابق ومع انتهاء انتخابات ٢٠٠٠ التى تعتبر واحدة من أطول وأهم المعارك الانتخابية التى شهدتها الحياة النيابية لمصر تنتقل الدراسة إلى تصوير واقع المعركة الانتخابية على مستوى مركز ومدينة المحلة الكبرى.

٩-٢ ملامح المشاركة السياسية فى مركز ومدينة المحلة الكبرى: (المرشحون) :

تتحدد الملامح العامة للمشاركة السياسية فى البداية من خلال الترشيح ، ولذلك تحاول الدراسة تتبع أثر تطبيق الإشراف القضائى على الانتخابات ، من خلال دراسة انعكاس ذلك على عدد المرشحين فى الدوائر الثلاث والتى تمثل مركز ومدينة المحلة الكبرى .

ويلاحظ من خلال البيانات الإحصائية التى أعدها الباحث وجود زيادة كبيرة فى عدد المرشحين ، فقد بلغ إجمالى المرشحين فى انتخابات (٩٥) (٢٤) مرشحا بمعدل ٤ مرشحين للمقعد الواحد موزعين على الدوائر الثلاثة (١٧) عضواً ، (٩) أعضاء ، (٨) أعضاء على التوالى، إلا انه ومع صدور القرار الجمهورى بالإشراف الكامل للقضاء، يلاحظ الزيادة الواضحة فى عدد المتقدمين فى الدوائر الثلاث ليصل إلى ٦٦ مرشحاً بمعدل (١١) مرشحاً لكل مقعد ، وإن تباين ذلك بالنسبة للدوائر الثلاث فقد تقدم للترشيح بالدائرة الأولى (٣٠) مرشحاً بمعدل ١٥ مرشح لكل مقعد أما الدائرة الثانية فقد تقدم فيها (١٩) مرشحاً (٩,٥٪) لكل مقعد ، والدائرة الثالثة تقدم (١٧) مرشح بمعدل (٨,٥٪) [٥٢] لكل مقعد ، وهذا يدل على أن هناك علاقة بين المشاركة السياسية من خلال الترشيح لمجلس الشعب وبين الإحساس الذى تولد لدى كل مرشح بأنه مع الإشراف القضائى الكامل يمكن أن يأخذ حقه فى الانتخابات دون تزوير أو أى عملية مرتبطة بإحداث خلل فى ذلك .

ومن الملامح العامة التى تربط بين واقع الانتخابات على مستوى الدوائر الثلاث والواقع على مستوى المجتمع المصرى ، فيلاحظ الغياب الواضح لدور الأحزاب فى إعداد كوادر قادرة على المنافسة فى الانتخابات ، ما عدا الحزب الوطنى الذى تم

تمثيله فى الثلاث دوائر بمرشحين عن الفئات وآخرين عن العمال والفلاحين ، فى حين لم يمثل حزب الوفد إلا مرشح واحد فى الدائرة الثالثة ، كذلك حزب التجمع بمرشح واحد فى الدائرة الثانية، وباقى المرشحين تقدموا مستقلين، ولم تمثل بقية الأحزاب المنتشرة على الساحة السياسية فى المجتمع المصرى، وهذا يدفعنا إلى مناقشة مستقبل الأحزاب المصرية، ومدى تأثيرها فى المجتمع المصرى بشكل عام. وينعكس ذلك مباشرة على النتائج النهائية فقد استطاع الحزب الوطنى الحصول على ثلاثة مقاعد بمسبة (٥٠٪) والمستقلون على الثلاث مقاعد الأخرى بنسبة (٥٠٪) وكذلك لم تحسم النتيجة من الجولة الأولى إلى نسبة (٣٣,٥٪) (مقعدان)، مقعد لمرشح الحزب الوطنى ، والآخر لمرشح مستقل [٥٣].

وهذا يعكس بصورة واضحة ما أسفر عن الإشراف القضائى وبالذات فى الريف حيث حسمت الانتخابات السابقة (٩٥) فى الدائرة الثانية والدائرة الثالثة بدون إعادة ويمكن القول بأن ذلك سوف يؤثر فى الجولات الانتخابية القادمة مثل التجديد النصفى لمجلس الشورى وانتخابات المحليات.

كما تقدم للترشيح فى الدائرة الأولى "أحد المرشحين من الأقباط" للمرة الأولى فى حين أن الدائرة الثانية والدائرة الثالثة لم تشهد ترشيح أى من الأقباط . أما بالنسبة لتمثيل المرأة فقد شهدت الدائرة الأولى ترشيح سيدة وكانت هى نفسها مرشحة فى انتخابات (٩٥)، أما الجديد فهو أن تتقدم سيدة للترشيح فى الدائرة الثالثة وهى دائرة ريفية (ولم توفق) كذلك شهدت الدائرة الأولى عملية تجديد فى الأعضاء الفائزين بنسبة (١٠٠٪) فى حين تم إعادة انتخاب العضوان فى الدائرة الثانية أما الدائرة الثالثة شهدت استمرار عضو ودخول عضو جديد (تيار إسلامى) أى أن نسبة التجديد فى تلك الدائرة (٥٠٪) ، ويمكن القول أن نسبة التجديد فى الدوائر الثلاث كانت بنسبة (٥٠٪) .

أما بخصوص متغير السن بالنسبة للفائزين فى الانتخابات بالدوائر الثلاث

يلاحظ أن كبار السن ما زالوا يسيطرون على مقاعد الدوائر خاصة الفئة العمرية (٥٥ فأكثر) (أربع) أعضاء، فى حين أن العضوين الآخرين فى الفئة السنية (٤٥- ٥٥)[٥٤] وهذا يدل على أن الدوائر الثلاث يفضل الناخب فيها اختيار كبار السن من بين المرشحين،أما عن الملامح العامة للفائزين عن الدوائر الثلاث فقد أثيرت قضية على مستوى الجمهورية وهى سيطرة الإنفاق ببذخ شديد على الدعاية الانتخابية، وكان ذلك واضحا فى الدوائر الثلاث. ففى الدائرة الأولى سيطر أحد رجال الأعمال من خلال الدعاية الانتخابية وشراء الأصوات على الحصول الأصوات واستطاع التغلب على مرشح الحزب الوطنى وهو أحد رجال الأعمال بالمدينة. كذلك فى الدائرة الثالثة استطاع أحد رجال الأعمال فى مجال السياحة النجاح والحصول على مقعد الفئات بالدائرة بعد أن صرف أكثر من ٢ مليون جنيه كما يردد أنصاره وبذلك يكون من إجمالى ٧٧ عضوا من رجال الأعمال عضوان بدوائر الدراسة الراهنة وهذا يؤكد السمة الواضحة لسيطرة رجال الأعمال على عدد كبير من المقاعد فى الانتخابات الأخيرة .

٩-٣ المشاركة السياسية من واقع أفراد العينة : النوع و أبعاد المشاركة :

حاولت الدراسة استقراء واقع المشاركة السياسية من خلال عينة البحث التى توزعت على الدوائر الثلاث والتى روعى فيها تمثيل المرأة بصورة تتفق مع نسبة مشاركتها فى القيد فى جداول الانتخاب، بالإضافة إلى محاولة قياس فاعليتها أثناء العملية الانتخابية، ومدى وعيها بالتحولات التى نتجت عن تطبيق مبدأ الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات، وقد توزعت عينة الدراسة بنسبة إجمالية (٧٢,٤٠٪) للذكور، (٢٧,٤٠) للإناث، ويلاحظ أنه أثناء سحب العينة تبين عدم دقة الجداول من المتوفين وغيرهم.

وعلى الرغم من أن نسبة السيدات المتعلمات فى تزايد وعلى الرغم من وصول المرأة إلى منصب وزيرة، و وكيلة لمجلس الشعب، وعلى الرغم من النشاط الذى قامت به بعض الجمعيات النسائية وبعض الأحزاب السياسية لحث المواطنات على قيد

أسمائهن فى جداول الانتخاب، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى أن نسبة مشاركة المرأة فى الانتخابات فى مصر لا تتعدى (٢٧,٩٪)، كما تؤكد الإحصائيات الرسمية أن نسبة السيدات اللاتى يشاركن فى العمل السياسى لا تزيد عن (٠,٥٪) رغم وجود (١٤) حزباً سياسياً ورغم أن أصوات النساء تمثل (٤١٪) من أصوات الناخبين [٥٥].

وقد حاولت الدراسة الراهنة أن تستكشف الدور الحيوى للمرأة فى انتخابات ٢٠٠ من خلال دراسة التوجهات المرتبطة بقضايا المشاركة السياسية بصفة عامة.

أ- النوع وعضوية الأحزاب:

حاولت الدراسة الكشف عما إذا كان النوع عاملاً مؤثراً فى حجم العضوية فى الأحزاب باعتباره شكلاً من أشكال الممارسة الرئيسية للمشاركة السياسية فى الدوائر الثلاث. وقد كشفت الدراسة أن العضوية الحزبية فى الدائرة الأولى (٣٦,٦٪) وعدد مفرداتها ٥٥ مفردة فى مقابل ٩٥ مفردة بنسبة (٦٣,٤٪) ليسوا أعضاء فى أى حزب من الأحزاب، وقد توزعت نسبة المشاركة فى عضوية الأحزاب بين (٤٠) مفردة بنسبة (٧٢.٧٪) ذكور مقابل (١٥) مفردة بنسبة (٢٧,٣٪) إناث يشاركن فى عضوية الأحزاب وغالبيتهم ينتمون إلى الحزب الوطنى.

أما الدائرة الثانية فكانت نسبة المشاركة فى عضوية الأحزاب والنشاط الحزبى (٣٥) مفردة بنسبة (٢٣,٣٪) وتوزعت تلك النسبة بين الذكور (٣٠) مفردة بنسبة (٨٥.٧٪) مقابل (٥) مفردات بنسبة (١٤,٣٪) للإناث أما الدائرة الثالثة فكانت النسبة العامة لعضوية الأحزاب اقل من الدائرتين السابقتين (٣٣) مفردة بنسبة (٢٢,٠٪) توزعت بين الذكور والإناث بنسبة (٧٦٪)، (٢٤٪) على التوالى. ويظهر التحليل الإحصائى للمتغيرات أن هناك ارتباطاً طردياً متوسطاً بين متغيرى النوع وعضوية الأحزاب بين الدوائر الثلاث (٠,٤٢) وأن هناك دلالة إحصائية بينهما عند مستوى (٠,٠١)[٥٦].

ويمكن أن نستنتج أن نسبة مشاركة المرأة فى عضوية الأحزاب تزيد فى

المدينة عنها فى الريف ، هذا من جانب، ومن جانب آخر تتسق بيانات تلك الدراسة والدراسات السابقة فى انكماش دور المرأة المصرية تجاه الممارسة الحزبية، وهذا يلقى بالتبعية على الأحزاب نفسها، وعلى أمانة المرأة بالأحزاب بالتحرك لجذب المزيد من النساء للمشاركة فى العمل الحزبى وبالتالى يرتفع ويرقى أداء المشاركة السياسية بصورة عامة.

هذا بالإضافة إلى انعدام أثر الأحزاب بصورة عامة على توسيع قاعدة الحزب، والعمل على انتشار أفكار الحزب بين الناس، حتى أنه يمكن القول بأن الأحزاب التى لها مقار بالمدينة هى الحزب الوطنى، والوفد والتجمع، والعمل (قبل أن يتوقف نشاطه) فقط وبقية الأحزاب الأخرى ليس لها أى نشاط ولا يسمع عنه ا أحد، أما الريف فلا يوجد أى نشاط حزبى بها إلا الحزب الوطنى من خلال "المحليات" كذلك حزب التجمع حيث يوجد له مقر حزبى بإحدى قرى الدائرة الثانية (قرية الدواخلية) وهى معقل لحزب التجمع، بالإضافة إلى أن تلك القرية هى مسقط رأس أحد أقطاب حزب التجمع منذ نشأته وهو العضو أبو العز الحريرى وتوجد له فى مدخل القرية صورة زيتية كبيرة مكتوب أسفلها "نائب الشعب" .

وقد انعكس الأداء الحزبى سواء من جانب حزب الحكومة والأحزاب المعارضة (التى تكاد تكون اختفت من الصورة) لأنه لم يكن هناك من المرشحين من ينتمون إلى الأحزاب إلا مرشح لحزب الوفد فى الدائرة الثالثة ومرشح لحزب التجمع فى الدائرة الثانية ولا يوجد أى مرشح فى الدائرة الأولى.

إلا أنه يلاحظ التأثير الواضح للتيار الإسلامى المحظور فى الدوائر الثلاث فقد استطاع الحصول على مقعد فى الدائرة الأولى ومقعد فى الدائرة الثالثة وكان أغلب مشاركة للنساء فى الانتخابات من أجل المرشح المستقل الذى ينتمى إلى التيار الإسلامى.

ب- النوع وعضوية الجماعات غير الحزبية :

حاولت الدراسة استجلاء جانب آخر من جوانب المشاركة خارج إطار

الأحزاب وهى عضوية الجماعات غير الحزبية أو ما يعرف بالجمعيات الاجتماعية والدينية والرياضية وقد أفادت البيانات الإحصائية بارتفاع مشاركة أفراد العينة فى عضوية مثل تلك الجمعيات.

فقد توزعت نسبة المشاركة فى الدائرة الأولى لتصل إلى نسبة (٦٤,٦٪) أما الدائرة الثانية فكانت النسبة (٥٧,٣٪) والثالثة وكانت النسبة فيها (٥٨٪) أى النسبة الإجمالية للمشاركة كانت (٦٠٪) فى مقابل (٤٠٪) من أفراد العينة لا تشارك فى مثل تلك النشاطات، وقد توزعت نسبة المشاركة فى هذا النشاط بين الذكور والإناث فى الدوائر الثلاث كما يلى: فى الدائرة الأولى (٨٢) مفردة من الذكور يشاركون بنسبة (٨٤,٥٪) ولا يشاركون فى نفس الدائرة (١٥ مفردة) من الذكور بنسبة (٢٨,٤٪) مقابل ٣٨ مفردة من الإناث بنسبة (٧١,٦٪) .

أما الدائرة الثالثة فنسبة مشاركة الذكور (٨٦٪) مقابل (١٤٪) من الإناث واللائى لا يشاركن (٣٧) مفردة بنسبة (٥٨٪) مقابل (٢٧) مفردة بنسبة (٤٢٪) وأخيراً الدائرة الثالثة تصل نسبة من يشاركون فيها (٧٤) مفردة بنسبة (٨٥٪) مقابل (١٣) مفردة من الإناث بنسبة (١٥٪) [٥٧] .

ويلاحظ بشكل عام ميل الذكور للمشاركة فى هذا النوع من النشاط الذى يغلب عليه الجانب الاجتماعى، والذى نحن فى حاجة إلى العمل المستمر على دعمه لما له من أهميته. وبمقارنة من يمارسون هذا النشاط بالنشاط الحزبى نجد تفوق النشاط الاجتماعى والدينى بصورة واضحة عن عضوية الأحزاب.

جـ- النوع والتصويت فى الانتخابات :

تمثل عملية التصويت فى الانتخابات أهم عملية من عمليات المشاركة السياسية لأفراد المجتمع، لأنه عن طريق الانتخابات يتم اختيار من يمثل الدائرة فى البرلمان، وهذا التمثيل يرتبط بصورة مباشرة بنسبة من يدلون بأصواتهم فى العملية الانتخابية، هذا بالإضافة إلى أن ذلك يمثل انعكاساً واضحاً لمدى الوعى بأهمية العملية الانتخابية.

ويمكن القول بأن الانعكاس الحقيقى لإشراف القضاء على الانتخابات يتمثل فى مدى المشاركة فى التصويت بشكل عام. ولذلك حاولت الدراسة الراهنة التركيز على هذا المتغير باعتباره يمثل أهمية كبرى فى مستقبل المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى بصورة عامة. وقد كانت نسبة الإدلاء بالأصوات فى الدوائر الثلاث كالتالى: الدائرة الأولى (٦٤) مفردة بنسبة (٤٢,٧٪) أدلوا بأصواتهم فى حين أن نسبة (٥٧,٣٪) منهم لم يدلوا بأصواتهم أما فى الدائرة الثانية فنلاحظ زيادة نسبة التصويت لتصل إلى (٩٧) مفردة بنسبة (٦٤,٤٪) والذين لم يدلوا بأصواتهم ٥٣ مفردة بنسبة (٣٥,٤٪) أما الدائرة الثالثة فتصل نسبة التصويت إلى أعلى معدل لها (١٠١) مفردة بنسبة (٦٧,٣٪) مقابل (٤٩) مفردة بنسبة (٣٢,٧٪) وتصل النسبة النهائية لمن أدلوا بأصواتهم فى الدوائر الثلاث (٦٣,١٪) مقابل (٣٦,٩٪) لم يدلوا بأصواتهم وتلك القضية تحتاج للدراسة والتفسير فأقل نسبة للتصويت بالدائرة الأولى (مدينة المحلة الكبرى) وهذا يرجع إلى أكثر من سبب : الأول اللامبالاة السائدة بين أهالى المدينة بصورة عامة. الثانى عدم تمكن الكثير من أفراد العينة من الإدلاء بأصواتهم نظراً لعدم معرفتهم بمقار اللجان الجديدة التى نتجت عن دمج اللجان الفرعية حتى يمكن أن يتم الإشراف الكامل للقضاء على سير عملية التصويت فيها. الثالث : الأخطاء الكثيرة الموجودة بالكشوف الانتخابية التى كان يتم التجاوز عنها فى الانتخابات السابقة، فى ظل إشراف المحليات عليها فكان أى خطأ باسم القائم بالتصويت يمنع الفرد من الإدلاء بصوته. لكن الصورة تغيرت لأدنى معدلات المشاركة فى انتخابات الإعادة التى تمت فى الدوائر الثلاث ، فقد انخفضت نسبة المشاركة بالتصويت فى مرحلة الإعادة لتصل إلى (٣٦٪) بالدائرة الأولى ، (٥٨٪) الدائرة الثانية ، أما الثالثة فقد انخفضت إلى (٥٠,٦٪) وهذا المعدل يتفق مع نسبة التصويت فى الانتخابات السابقة لمجلس الشعب والتى كانت نسبة (٣٢,٧٪) الدائرة الأولى ، ونسبة (٤٢٪) بالدائرة الثانية ، وأخيراً (٥٢,٧٪) بالدائرة الثالثة .

ومن خلال البيانات الإحصائية السابقة أن هناك فرقا بين نسبة ارتفاع نسبة التصويت فى الدوائر الثلاث فى الانتخابات السابقة حيث كان يمكن أن يقوم أى شخص آخر بأداء صوت شخص غير موجود وبالتالى نلاحظ الفرق بين الذهاب للإدلاء بالصوت وبين النسبة الإجمالية للأصوات فى الدوائر الثلاث .

وقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على التصويت فى دوائر المرأة فى انتخابات ٢٠٠٠ وكانت البيانات الإحصائية فى هذا المجال كالتالى :

زيادة التصويت عند الرجال بمقارنته بالسيدات (٧٦,٦٪) مقابل (٢٣,٤٪) أما بالنسبة لتصويت المرأة فى الانتخابات الأخيرة فى الدائرة الأولى فكانت (٣٣,٣٪) (١٥) مفردة فى حين أن من صوتن فى تلك الانتخابات (٣١) مفردة بنسبة (٦٦,٧٪) مشاركة الذكور فكان (٤٩) مفردة بنسبة (٤٧٪) مقابل (٥٥) مفردة بنسبة (٥٣٪) .

أما الدائرة الثانية فكانت نسبة من أدلين بأصواتهن (٩) مفردات بنسبة (٢٣٪) مقابل (٧٧٪) لم يذهبن إلى صناديق الانتخاب ، كذلك نفس الحالة فى الدائرة الثالثة فقد ذهبت (١٢) مفردة بنسبة (٣٠٪) مقابل (٧٠٪) لم يذهبن،[٥٨] وهذا يوضح إحجام المرأة المصرية سواء كانت حضرية أم ريفية عن المشاركة . إلا أنه من الملاحظ بشكل واضح زيادة المشاركة عن طريق التصويت فى الريف عن المدن وهذا يمكن تفسيره فى ضوء العصبيات والروابط القروية ودورها فى مناصرة مرشح معين سواء من داخل القرية أم من خارجها ، بالإضافة إلى ما يمكن أن يحدث من صراع بين العائلات الكبيرة فى الريف من حيث دعم المرشحين بصورة عامة .

د- الحالة التعليمية وأبعاد المشاركة السياسية :

تمثل الحالة التعليمية للفرد أهمية كبيرة فى إدراك الوعى بأهمية المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة ، وقد حاولت الدراسة الراهنة الكشف عن ارتباط المشاركة السياسية بالحالة التعليمية من خلال أفراد العينة .

وقد توزعت نسبة الحالة التعليمية للدوائر الثلاث والتى نتجت عن الاختيار

المنتظم العشوائى من الكشوف الانتخابية عما يلى :-

الدائرة الأولى ، توزعت نسبة الحالة التعليمية من خلال استحواذ الأمية على أكبر نسبة (٢٣,٥٪) يلى ذلك نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط (١٨٪) ثم مؤهل فوق المتوسط (١٦,٧٪) ثم المؤهل العالى ودون المتوسط بنسبة واحدة (١٢,٨٪) ثم من (يقرأ ويكتب) بنسبة (١٤,٧٪) وأخيراً مؤهل فوق العالى بنسبة (٢٪) أما الدائرة الثانية : فقد ارتفعت نسبة الأميين فى العينة لتصل إلى (٣٠,٧٪) ومن يقرأ ويكتب بنسبة (٢٢,٧٪) ومؤهل دون المتوسط (١٦,٦٪) ثم مؤهل فوق المتوسط بنسبة (٨,٠٪) وأخيراً نسبة المؤهل العالى (٧,٣٪) لا يوجد فى العينة مؤهل فوق العالى .

وأخيراً الدائرة الثالثة توزعت النسبة فيها كالتالى : شهدت فئة الأميين أعلى نسبة (٣٥,٣٪) ثم المؤهل المتوسط (١٢,٨٪) وفوق المتوسط (٧,٣٪) وأخيراً المؤهل العالى (٨٪) ولا يوجد كذلك فى العينة فى تلك الدائرة من حصل على مؤهل فوق العالى .

وبذلك كان إجمالى النسب للعينة الكلية موزعة بين الحالات التعليمية كالتالى:

الأميون أعلى نسبة (٢٨,٨٪) ، يلى ذلك من يقرأ ويكتب (٢٠,٤٪) ثم المؤهل المتوسط (١٥,١٪) ، ثم دون المتوسط (١٤,٨٪) ، أما مؤهل فوق المتوسط فكان (١٠,٦٪)، فى حين أن نسبة المؤهل العالى (٩,٤٪) وأخيراً المؤهل فوق العالى (٠,٩٪) [٥٩] .

ويمكن القول بأن توزيع العينة بهذا الشكل يتفق مع واقع الحالة التعليمية لأنه من المعروف أن الأمية تزيد فى المجتمعات الريفية مقارنة بالمجتمعات الحضرية.

أ- الحالة التعليمية والمشاركة فى عضوية الأحزاب :-

تحاول الدراسة فى هذا المجال تحديد العلاقة بين الحالة التعليمية وعضوية الأحزاب على اعتبار أن عضوية الأحزاب تمثل مجالا هاما من مجالات المشاركة السياسية بصورة عامة . ويظهر ذلك بصورة واضحة من خلال تحليل البيانات

الإحصائية التى يتضمنها الجدول الخاص بالعلاقة بين الحالة التعليمية وعضوية الأحزاب ، ونجد من خلال عرض البيانات الإحصائية المتاحة أن نسبة من ينتمون إلى عضوية الأحزاب من الأميين (٥) مفردات بنسبة (١٤,٣) فى الدائرة الأولى مقابل (٣٠) مفردة ليس لها عضوية بنسبة (٨٥,٧٪) فى حين أن الدائرة الثانية والثالثة لا نجد فيها من الأميين من ينتمى إلى عضوية أى حزب من الأحزاب وقد احتل هذا المتغير الأمية المرتبة الأولى بين متغيرات الحالة التعليمية من خلال عدم عضوية الأحزاب بنسبة (٣١,٧٪) فى الدائرة الأولى (٤٠,٠٠٪) فى الدائرة الثانية مقابل (٤١,٩٪) فى حين نجد أن نسبة من هم فوق المؤهل العالى وهم فى الدائرة الأولى فقط وعددهم (٣) مفردات توزعت بنسبة الثلثين ينتمون للأحزاب فى حين أن الثلث الآخر لا ينتمى لأى حزب من الأحزاب ، أما متغير المؤهل العالى فنلاحظ أن هناك زيادة فى نسبة من ينتمون إلى الأحزاب بينهم فى الدوائر الثلاث ففى الدائرة الأولى نجد أن عضوية الأحزاب بين المؤهل العالى بلغت (١٧) مفردة بنسبة (٨٩,٥٪) فى حين تصل تلك النسبة فى الدائرة الثانية (٦٣,٦٪) أما فى الدائرة الثالثة فتصل تلك النسبة إلى (٧٥,٠٠٪) كذلك تزيد نسبة العضوية فى الأحزاب بالنسبة للحاصلين على مؤهل (فوق المتوسط) فى الدائرة الثانية بنسبة (٦١٪) والدائرة الثالثة بنسبة (٦٣٪) بينما تقل فى الدائرة الأولى لتصل إلى (٤٠٪) .

أما فئة من يقرءون ويكتبون فتقل نسبة العضوية فيها بشكل واضح لتصل إلى (٣١,٨٪) فى الدائرة الأولى أما الدائرة الثانية فتصل النسبة فيها إلى (١٧,٨٪) أما الدائرة الثالثة فتصل النسبة فيها إلى (٢٣,٥٪) [٦٠] .

وعلى ذلك يمكن القول بأن المستوى التعليمى يؤثر بشكل واضح فى عملية المشاركة فى عضوية الأحزاب أى أنه يمكن القول إنه كلما زاد المستوى التعليمى كلما زاد مشاركة أفراد العينة فى عضوية الأحزاب السياسية وقد أفادت التحليلات الإحصائية لتلك العلاقة أن معامل (كا^{2}) للمتغيرين (٣٥,٣٪) أى أن هناك علاقة ذات

دلاله عند مستوى (٠,٠١) كذلك فإن معدل التوافق (العلاقة الارتباطية بين متغير التعليم والمشاركة السياسية علاقة طردية قوية (٠,٥٦) بينهما .

ب- الحالة التعليمية وعضوية الجماعات غير الحزبية :-

أظهرت التحليلات الإحصائية أن هناك زيادة واضحة للمشاركة الكبيرة للعينة فى مثل تلك الأنشطة وتزيد فيها معدلات المشاركة باختلاف الحالة التعليمية فمثلاً الأميون نسبة مشاركتهم فى تلك الأنشطة فى الدائرة الأولى تصل إلى (٥٤,٣٪) تقل فى الدائرة الثانية لتصل (٤٣,٥٪) وترتفع إلى الدائرة الثالثة لتصل النسبة إلى ٥٧,١٪ وهذا يعنى أنه ليس هناك نمط يسود بين هذا المتغير والدوائر الثلاث .

وترتفع كذلك تلك النسبة " فوق العالى " لتصل فى الدائرة الأولى إلى نسبة (٦٦,٧٪) كذلك بالنسبة " للمؤهل العالى " تزيد النسبة فى الدائرة الأولى لتصل إلى (٧٩٪) أما الدائرة الثانية (٦٠٪) أما فى الدائرة الثالثة فتقل لتصل إلى (٤١,٧٪) أما مؤهل فوق المتوسط فتصل النسبة إلى (٧٢٪) فى الدائرة الأولى ، ونسبة (٧٠٪) فى الدائرة الثانية و (٦٨٪) فى الدائرة الثالثة وتحتل تلك الفئة المرتبة الأولى بين فئات التعليم فى الدوائر الثلاث كذلك بالنسبة لفئة " يقرأ ويكتب " تصل نسبة المشاركة بينهم فى هذا النشاط إلى (٦٨,١٪) فى الدائرة الأولى ، أما الدائرة الثانية فنسبتهم (٥٨,٨٪) وأخيراً تصل نسبة الدائرة الثالثة إلى (٦١٪) [٦١] وتحتل المرتبة الثانية بين مراتب الحالة التعليمية وتشير التحليلات الإحصائية لتلك البيانات إلى أن معامل كا٢ = (٢٤,٤) أى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) فى حين أن العلاقة الارتباطية بين المتغيرين ضعيفة (٣٢) أى أن التعليم ليس مقياساً لعضوية الجماعات غير الحزبية وبالذات جمعيات لنشاط الاجتماعى والدينى والرياضى .

جـ- الحالة التعليمية والوعى بالإشراف القضائى على الانتخابات والتصويت:

دار التساؤل حول وعى أفراد العينة بذلك، وقد أظهرت البيانات الإحصائية

أن هناك وعيا بالإشراف القضائى على الانتخابات والتصويت من خلال نسبة الذين يعرفون والتى وصلت إلى (٧٨,٠٠٪) فى الدائرة الأولى ، و (٦٨٪) بالنسبة للدائرة الثانية أما الدائرة الثالثة فنسبتهم (٦٧,٣٪) أى نسبة إجمالية (٧١,١٪) فى مقابل (٢٨,٩٪) لا يعرفون ، وقد تباين مصادر المعرفة بنسبة للوعى بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات وقد توزعت تلك المصادر فى وسائل الإعلام المختلفة واحتلت المرتبة الأولى بنسب (٦٦٪) و (٦٠٪) ، (٥٩,٣٪) على التوالى ، ويأتى دور المرشحين أنفسهم فى هذا المجال ليحتل المرتبة الثانية بنسب (٢٠٪) ، (٢٨٪) ، (٣٠٪) على التوالى ، وأخيرا الندوات الحزبية والتى احتلت المرتبة الأخيرة بنسب (١٩٪) (١٠,١٢٪) (١٠,٧٪) على التوالى ومن محاولة الباحث ربط هذا الوعى بعملية التصويت أفادت البيانات الإحصائية أن نسبة من أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات وصلت إلى (٤٢,٧٪) الدائرة الأول، (٦٤,٦٪) الدائرة الثانية ، (٦٧,٣٪) الدائرة الثالثة وارتبط بذلك نسبة التصويت فى انتخابات الإعادة التى تمت فى الدوائر الثلاث ووصلت تلك النسبة إلى (٣٦٪) فى الدائرة الأولى ، و (٥٨٪) فى الدائرة الثانية وأخيرا (٥٠,٦٪) فى الدائرة الثالثة [٦٢] .

وبتحليل البيانات الإحصائية السابقة نلاحظ زيادة معدلات التصويت فى الدائرة الثانية والثالثة عن الدائرة الأولى والتى تمثل المدنية وهذا يرجع إلى ما حدث من تعديل فى اللجان الفرعية ودمج تلك اللجان وارتبط ذلك بتعديل مقار اللجان الانتخابية فى المدينة مما أثر على تقاعس الناخب عن عملية التصويت، وذلك عكس الدائرة الثانية والثالثة وتمثل الريف فى مركز المحلة الكبرى، وأن ما حدث من دمج فى اللجان لم يؤثر على تغيير المقار الانتخابية حيث تجرى العملية الانتخابية فى كل قرية فى إحدى المدارس الموجودة بالقرية وتحتوى على اللجان الفرعية بالقرية كذلك يمكن تفسير انخفاض نسبة التصويت فى انتخابات الإعادة بالدوائر الثلاث فى ضوء إحجام بعض الناخبين عن الذهاب إلى صناديق الانتخاب نظرا لخروج المرشح كان

يحظى بتأييدهم ونفس الأمر فى حالة نجاح العضو فى المرة الأولى كما حدث بالدائرة الأولى ، ففى الدائرة الأولى كانت الإعادة على مقعد العمال بين مرشح مستقل وآخر مستقل ينتمى للتيار الإسلامى، وقد حدثت بعض التجاوزات خارج اللجان وبالذات فى اللجان التى تعتبر معقلاً للمرشح الإسلامى وكذلك لجنة السيدات بالمدينة نفس الشىء حدث فى الدائرة الثانية حيث كانت الإعادة على مقعد العمال بين مرشح الحزب الوطنى ومرشح مستقل ينتمى للحزب الوطنى أما الدائرة الثالثة فكانت الإعادة على مقعد الفئات بين مرشح الحزب الوطنى ومرشح مستقل ، أما مقعد العمل فكان بين مستقل وآخر مستقل ينتمى للتيار الإسلامى وقد حدث فى تلك الدائرة ما يدل على عدم الالتزام الحزبى بشكل عام، حيث رفض مرشح الحزب الوطنى لمقعد الفئات الالتزام مع مرشح الحزب الوطنى لمقعد العمال ففى انتخابات الإعادة تحالف مع مرشح التيار الإسلامى بشكل واضح كذلك أظهرت البيانات الإحصائية معدلات العلاقة الطردية بين الحالة التعليمية والتصويت فى الانتخابات الأخيرة وبتحليل تلك البيانات نجد أن :-

فئة المؤهل فوق العال " فى الدائرة الأولى ذهبوا إلى صناديق الانتخاب بنسبة (١٠٠٪) أما أقل المعدلات فى التصويت فكانت فى متغير (أمى) فى الدائرة الأولى بنسبة (٢٠٪) الآن وهذه النسبة ارتفعت فى الدائرة الثانية لتصل إلى (٤٣,٣٪) فى حين تشهد تلك الفئة أعلى معدلات المشاركة فى التصويت لتصل إلى نسبة (٧٩,٥٪) وهذا يبين أن الأمية لا تمثل عائقاً فى الريف المصرى للذهاب إلى صناديق الانتخاب فى حين تمثل عائقاً فى المدن بشكل عام [٦٣] .

وقد أظهرت البيانات الإحصائية المتاحة عن الحالة التعليمية والوعى بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات أن هناك علاقة واضحة بين المتغيرين فنجد أن كل فئات المؤهل العالى فى الدوائر الثلاث على وعى بهذا كذلك فئة المؤهل فوق العالى فى (الدائرة الأولى بنسبة ١٠٠٪) ثم فئة مؤهل فوق المتوسط فى الدائرة الثانية وكانت بنسبة (١٠٠٪) والدائرة الثالثة بنسبة (١٠٠٪) فى حين لم يع ذلك ناخب واحد

فى الدائرة الثالثة وكانت النسبة العامة فى تلك الدائرة بالنسبة لهذا المتغير (٩٦٪) فى حين نجد أن أكبر نسبة لعدم الوعى تقع فى فئة "الأمين" بنسبة (٤٨,٦٪)، (٤٧,٨٪) وأخيرا (٤٦,٩٪) يلى ذلك ارتفاع نسبة عدم الوعى لدى متغير "يقرأ ويكتب " فكانت النسبة (٥٤,٥٪) و (٤٤,٢٪) (٣٢٪) للدوائر الثلاث على التوالى [٦٤].

وبالتحليل الإحصائى للبيانات الخاصة بالعلاقة بين الحالة التعليمية والوعى بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات يتضح أن كا^{2} = ٣٧,٤ أى أن هناك مستوى دلالة إحصائية بين المتغيرين عند ٠,٠١ كذلك هناك ارتباط طردى قوى بين المتغيرين أى أنه كلما زاد المستوى التعليمى زاد الوعى بقضايا إشراف القضاء على الانتخابات ومدلول ذلك .

السن وأبعاد المشاركة السياسية :-

حاولت الدراسة إلقاء الضوء على متغير أساسى من المتغيرات الأولية وهو متغير فئات السن بالنسبة للعينة ومدى الارتباط بين هذا المتغير والمتغيرات الفرعية الأخرى وباستعراض مفردات السن بين أفراد العينة فى الدوائر الثلاث نلاحظ ما يلى:

(أقل من ٢٠) احتلت المرتبة الثالثة بين الفئات العمرية للدائرة الأولى بنسبة (١٩,٣٪) كذلك الدائرة الثانية بنسبة (١٦,٦٪) فى حين احتلت المرتبة الرابعة فى الدائرة الثالثة بنسبة (١٥,٣٪) فى حين تأتى الفئة العمرية (٦٠ فأكثر) فى المرتبة الأولى فى الدوائر الثلاث بنسبة (٢٣,٥٪) ، (٢٥,٣٪) ، (٢٨,٦٪) على التوالى وتأتى الفئة العمرية (٥٠ -) فى المرتبة الثانية بين الدوائر الثلاث بنسب (٢١,٣٪) و (١٦٪) و (١٦٪) على التوالى.

أما الفئة العمرية (٢٠ -) فهى أقل الفئات تمثيلا فى العينة ففى الدائرة الأول (٨) مفردات بنسبة (٥,٣٪) أما الدائرة الثانية ١٢ مفردة بنسبة (٨٪) فى حين تزيد فى الدائرة الثالثة لتصل إلى (٩,٥٪) والنسبة الإجمالية لتلك الفئة بالنسبة للفئات الأخرى (٧,٥٪) (أما الفئة العمرية ٣٠ -) فكانت نسبة التمثيل فى الدوائر الثلاث (١٣,٧٪) .

أما الفئة العمرية (٤٠ -) ففى الدائرة الأولى كانت (٢٥) مفردة بنسبة (١٦,٦٪) والدائرة الثانية (٣٢) مفردة بنسبة (٢١,٣٪) وأخيرا الدائرة الثالثة ٢٤ مفردة بنسبة (١٦٪) [٦٥].

ومن الملاحظ أن هناك تقارباً فى الدوائر الثلاث فى التمثيل العمرى للعينة ومن خلال توزيعها على فئات السن المختلفة إلا أنه من الملاحظ أن كبار السن فى الدائرة الأولى كانوا أكثر حرصاً على التصويت بعكس فئة الشباب (أقل من٢٠ -) (٢٠ -) وذلك لعدم معرفة الكثير منهم بأنهم مقيدون فى جداول الانتخاب، وانعكس ذلك على عدم معرفتهم باللجان الانتخابية الخاصة بهم عكس الوضع فى الدائرة الثانية والثالثة فهناك تقارب بين الفئات العمرية فى الإدلاء بأصواتهم وإذا كان هناك بعض الإحجام من فئة (أقل من ٢٠) نظراً لوجود البعض من هؤلاء فى معاهدهم وكلياتهم فى ذلك اليوم .

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية :

تلعب الأحزاب بصورة عامة . مكاناً هاماً كأحد الأدوات الأساسية للتنشئة السياسية ويمكن عرض دور الأحزاب السياسية فى هذه العملية من خلال جوانب مختلفة وهى :

١- الحرص من جانب الأحزاب على الانتشار بين طوائف المجتمع المختلفة وقياس ذلك من خلال عضوية الأفراد لتلك الأحزاب، وقد كشفت الدراسة عن السلبية الواضحة بين أفراد العينة تجاه عضوية الأحزاب ففى الدائرة الأولى مدينة المحلة الكبرى بلغت نسبة العضوية (٥٥) مفردة بنسبة (٣٦,٧٪) وموزعة على عضوية الحزب الوطنى (٤٥) مفردة بنسبة (٨١,٨٪) حزب الوفد (٤) مفردة بنسبة (٧,٢٪) وحزب التجمع (٤) مفردات بنسبة (٧,٢٪) وأخيراً حزب العمل بنسبة (٣,٨٪) أما بقية الأحزاب فلا يعرف أفراد العينة عنها أى شئ لأنه ليس لها مقار بالمدينة أو القرى .

وتقل نسبة عضوية الأحزاب فى الدائرة الثانية لتصل إلى (٢٣,٣٪) وتلك النسبة موزعة على الحزب الوطنى (٢٤) مفردة بنسبة (٦٨,٥٪) يلى ذلك حزب التجمع (١٠) مفردة (٢٨,٥٪) وأخيراً حزب الوفد مفردة واحدة بنسبة (٣٪).

ثم تقل عضوية الأحزاب مرة أخرى فى الدائرة الثالثة لتصل إلى ٣٣ مفردة بنسبة (٢٢٪) موزعة بين الحزب الوطنى (٢٧) مفردة (٨١٪) وحزب الوفد ثلاث مفردات بنسبة (٩,٥٪) ونفس النسبة لحزب العمل . وكان إجمالى تمثيل عينة أعضاء الأحزاب فى الدوائر الثلاث موزعة كالتالى . الحزب الوطنى (٩٦) مفردة بنسبة (٧٨٪) حزب التجمع فى المرتبة الثانية (١٤) مفردة بنسبة (١١,٣٪) حزب الوفد فى المرتبة الثالثة (٨) مفردة بنسبة (٦,٥٪) وأخيراً حزب العمل (خمس) مفردات بنسبة (٤,٢٪)[٦٦].

وبتحليل هذه البيانات نرى أن التواجد الحزبى ممثلاً فى عضوية الأحزاب يفتقر إلى التحرك من جانب الأحزاب وبالذات أحزاب المعارضة لحث المزيد من الأفراد للانضمام إلى أحزابهم وذلك لتوسيع القاعدة الحزبية .

وقد انتقلت الدراسة الراهنة إلى مرحلة تالية من مراحل قياس أثر الأحزاب فى دعم المشاركة السياسية وذلك من خلال دعم الأحزاب للمرشحين فقد رأت الغالبية فى الدائرة الأولى أنه ليس هناك أى نشاط ملحوظ من الأحزاب لدعم المرشحين بنسبة (٦٨٪) . وقد زادت هذه النسبة لتصل فى الدائرة الثانية إلى (٩٠٪) والثالثة (٨٩,٣٪)[٦٧] وتفسير ذلك أنه بالنسبة للمدينة فإن تلك الدائرة لم يحدث فيها أى نشاط حزبى لتأييد مرشحى الحزب الوطنى وكذلك مرشحى حزب التجمع والوفد فى الدائرة الثانية و الثالثة وقد انعكس ذلك على خروج مرشحى الحزب الوطنى عن الالتزام الحزبى فلم نجد أى إشارة للمرشحين فى الدائرة الأولى بعكس الالتزام الحزبى فى الدائرة الثانية حيث كانت اللافتات تعلن عن مرشحى الحزب الوطنى لمقعد الفئات ومقعد الفلاحين أما فى الدائرة الثالثة فكانت كما هو الحال فى الدائرة الأولى عدم

الالتزام الحزبى بين مرشحى الحزب الوطنى لمقعد الفئات ومقعد العمال . وقد انعكس ذلك على النتيجة النهائية حيث فقد الحزب الوطنى مقاعد الدائرة الأولى ومقعد من الدائرة الثالثة فى حيث فاز بمقاعد الدائرة الثانية وقد علقت صحيفة الأهرام على هذا الواقع من خلال تحليل للأحوال الانتخابية تحت عنوان " الناخب يختار الشخص قبل الحزب أحيانا " [٦٨].

ويمكن القول بأن هناك عوامل عديدة تحكم اتجاهات الناخب وسلوكه قبل الإدلاء بصوته، ففى الريف يتم الاختيار على أسس شخصية، فى حين نجد فى المدن أن الاختيار قد يتم على أساس المصلحة العامة .

الديمقراطية فى انتخابات ٢٠٠٠ .

تمثل الديمقراطية مجالاً هاماً من مجالات اهتمام الباحثين وفى البحث عنها ومدى وجودها فى عملية الانتخاب بصورة خاصة وقد حاولت الدراسة تحديد أبعاد الديمقراطية فى حرية الفرد للترشيح للانتخابات، وقد تجلت أهمية ذلك فى الزيادة الكبيرة فى المرشحين والتى بلغت لأول مرة ٤٠١٨ مرشحاً على مستوى الجمهورية وينطبق ذلك على مستوى دوائر الدراسة .

فقد وصل إجمالى المرشحين للدوائر الثلاث ٦٦ مرشحاً أما المجال الثانى فهو مرتبط بالحرية فى أثناء التصويت ، وينعكس ذلك من خلال إحساس الناخب بمدى حدوث تجاوزات أثناء التصويت . وقد رأت نسبة كبيرة من الدائرة الأولى أن هناك تجاوزات بنسبة (٥٨,٦٪) وبالذات بين أنصار مرشح التيار الإسلامى فى الدائرة الأولى ونفس الحال فى الدائرة الثالثة وقد حددت نسبة (٥٦,٦٪) من عينة تلك الدائرة حدوث تجاوزات خارجية من رجال الشرطة متمثلة فى منع أنصار مرشح التيار الإسلامى من التصويت واستخدام الإرهاب والعنف فى ذلك ، كذلك القبض على عدد كبير من أنصار مرشح التيار الإسلامى .

أما تطبيق الديمقراطية بالنسبة للمرشحين فيمكن القول بأنه كانت هناك بعض القيود ، وفى ذلك يمكن القول بضرورة فك القيود عن الممارسة الديمقراطية بما يسهم فى إجراء انتخابات حرة ونزيهة متكافئة بين الأطراف المتنافسة ، لأنه ليس من المعقول أن تحدث انتخابات فى ظل قوانين الطوارئ فضلاً عن أنه ليس من المعقول أن لا تتاح الفرصة لأى مرشح أن يلتقى بالجماهير فى لقاءات مفتوحة فى الوقت الذى تستند فيه قاعدة التنافس على الغزو الجماهيرى حتى يمكن للمرشحين أن يحصلوا على ثقة الناخبين . وهذا ما حدث فى الدائرة الأولى حيث سمحت وزارة الداخلية لأغلبية المرشحين وبالذات مرشحى الحزب الوطنى بالتحرك بحرية وعقدت الندوات فى حين حُرم على مرشحى التيار الإسلامى فى الدائرة الأولى والثالثة عقد أى مؤتمرات وندوات .

وقد أظهرت النتائج على مستوى الدوائر الثلاث حصول التيار الإسلامى (مستقل) على (٣٣,٦٪) أى ثلث مقاعد الدوائر الثلاث وهذا يؤدى بنا إلى إلقاء الضوء على دور الإخوان المسلمين فى البرلمان المصرى عبر وقائع انتخابات ١٩٨٤ ، ١٩٨٩ ، ٢٠٠٠حيث لم يخض أعضاء هذا التيار انتخابات ٩٠ ، ٩٥ نظراً لمطالبتهم بضرورة الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات ولما ظهر حكم المحكمة الدستورية العليا وأصبح قيد التنفيذ بادر أعضاء تلك الجماعة بالترشيح كمستقلين وقد نجح منهم فى المرحلة الثانية وفى محافظة الغربية فقط خمسة أعضاء من إجمالى ١٧ عضواً على مستوى البرلمان ككل .مما وضعهم فى المرتبة الثانية بعد الحزب الوطنى وقبل أحزاب المعارضة مجتمعة وكان هذا الموضوع محور تحليلات ودراسات كثيرة [٦٩].

١٠- نتائج الدراسة :

لعل هذه الدراسة بشقيها النظرى والواقعى ، قد كشفت عن الكثير من جوانب المشاركة السياسية ، والاتجاهات والآراء والتى تتشكل لدى أبناء المجتمع حولها، وإذا كنا قد اقتربنا من نهاية الدراسة، فإنه تجدر الإشارة ونحن نعرض لقضاياها

الختامية إلى أننا لا ندعى أن نتائجها العامة تعبر تعبيراً دقيقاً عن واقع الحال فى المجتمع المصرى ، إلا أن الدراسة حاولت إلقاء الضوء على واقع المشاركة السياسية فى ضوء تحولات رئيسية مرتبطة بإشراف القضاء الكامل على سير العملية الانتخابية ولأول مرة ولذلك تنقسم نتائج الدراسة إلى قسمين أساسيين هما:

١٠-١ المشاركة السياسية فى ضوء انتخابات ٢٠٠٠ على المستوى العام :-

كشفت الدراسة على هذا المستوى الذى يمثل واقع العملية الانتخابية مستوى المجتمع المصرى عن عدة نتائج أساسية وهى :

١- تميزت تلك الانتخابات بأكبر مشاركة فى عملية الترشيح مقارنة بالانتخابات البرلمانية السابقة ، وهذا يمثل قناعة لدى المرشح بأن يمكن أن يحصل على حقه فى العملية الانتخابية دون تزوير لإرادة الناخب .

٢- أفرزت انتخابات ٢٠٠٠ نتائج هامة مرتبطة بغياب أحزاب المعارضة عن الدور الفعال الذى يمكن أن يؤدى من خلال التنشئة السياسية الصحيحة والاعتماد على القاعدة الشعبية من خلال العمل على زيادة العضوية فى تلك الأحزاب وبالذات فى الريف المصرى .

٣- غياب دور المرأة عن المشاركة السياسية من خلال الترشيح، وكذلك عدم وعى الأحزاب بأهمية دور المرأة المصرية فى المجال السياسى ، وهذا يمثل عبئاً كبيراً على المؤتمر القومى للمرأة حيث يحتاج للتركيز على العلاقة بين المرأة والمشاركة السياسية ثم المرأة والمشاركة الحزبية وأخيراً مشاركة المرأة فى جمعيات الخدمة العامة مع تعظيم هذا الدور فى الريف، أى أن هناك ضرورة لتعميق فاعلية برامج مشاركة المرأة الريفية فى المجالات السياسية والاجتماعية .

٤- ما زالت مشاركة الأخوة الأقباط فى الحياة السياسية محدودة، ويتمثل ذلك فى النسبة التى تمثل الأقباط فى مجلس الشعب ، وتزيد هذه النسبة بعد تعيين رئيس الجمهورية للأعضاء العشرة ، حيث يضم هؤلاء نسبة كبيرة من الأقباط .

٥- شهدت الدعاية الانتخابية أنماطاً حديثة مثل استخدام الإنترنت والبريد الإلكترونى ، هذا بالإضافة إلى استخدام سلاح المال على نطاق واسع سواء على مستوى تقديم الهدايا للناخبين أو شراء الأصوات مما أحدث فجوة هائلة بين ما حدد فى ضوابط الإنفاق من جانب وزارة الداخلية وبين ما تم إنفاقه من أرقام فلكية تصل إلى ثلاثة مليارات جنيه مصرى .

٦- ويرتبط بما سبق بروز ظاهرة رجال الأعمال أعضاء مجلس الشعب الذين أنفقوا الملايين من أجل الفوز بالمقعد البرلمانى تدعيماً لمصالحهم ، ولقد أصبحوا يشكلون نسبة كبيرة من أعضاء البرلمان فى هذه الدورة .

٧- شهدت انتخابات ٢٠٠٠ وفى ظل إشراف القضاء عليها انخفاضاً ملحوظاً فى أعمال العنف والبلطجة بصفة عامة وكانت أحداث العنف خارج اللجان دون التدخل فى الأعمال الداخلية التى يشرف عليها القضاة وذلك لتغليظ العقوبة على مثل تلك الأعمال ، حيث أفردت أحكام القضاء فى هذا المجال فى الحكم بالحبس ثلاث سنوات على من يحمل سلاحاً داخل اللجان الانتخابية .

٨-غياب البرامج المعلنة من قبل المرشحين وكان التركيز على الانتماءات العائلية والقبلية والمكانية مما دفع إلى إثارة التناحر بين المرشحين وأنصارهم .

١٠-٢ النتائج العامة لمستوى العينة :

كشفت الدراسة عن عدد من النتائج العامة على مستوى عينة الدراسة، والتى يمكن عرضها على النحو التالى:

١- شهدت مناطق الدراسة إقبالاً شديداً على الترشيح حتى إنه وصل إلى تنافس خمسة عشر مرشحاً على مقعد واحد وتلك الزيادة لم تشهدها الدوائر الثلاث فى الانتخابات السابقة.

٢- ما زال كبار السن يسطرون على المقاعد البرلمانية فى غالبية المقاعد فى الدوائر الثلاث.

٣- شهدت الدوائر الثلاث صراعاً بين المرشحين وكان رأس المال هو المسيطر على سير العملية الانتخابية فى غالبية الدوائر واستطاع الحصول على ثلث مقاعد الدوائر.

٤- هناك إقبال على عملية التصويت وكان ذلك عاملاً حاسماً فى إجراء انتخابات الإعادة على أربعة مقاعد من مقاعد الدوائر الثلاث.

٥- على الرغم من النشاط الذى قامت به بعض الجمعيات النسائية وبعض الأحزاب السياسية لحث المواطنين على قيد أسمائهم إلا أن هناك إحجاماً واضحاً من النساء خاصة فى الريف المصرى.

٦- أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة مشاركة المرأة فى عضوية الأحزاب تزيد فى المدينة عنها فى الريف.

٧- أظهرت الدراسة بروز ظاهرة المستقلين بصفة عامة والمستقلين ذوى التوجه الدينى بصفة خاصة بين دوائر الدراسة.

٨- كشفت الدراسة عن توجهات الذكور للمشاركة فى الجمعيات الاجتماعية غير الحزبية والذى يغلب عليه الطابع الاجتماعى والدينى.

٩- أظهرت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين الحالة التعليمية والمشاركة السياسية سواء بعضوية الأحزاب أو المشاركة بالتصويت فى العملية الانتخابية وأن هناك حاجة ماسة للسيطرة على النسبة الكبيرة للأمية فى المجتمع المصرى بصفة عامة وفى الريف بصفة خاصة.

١٠- كشفت الدراسة عن تدنى معدلات العضوية فى الأحزاب القائمة فى الوقت نفسه يتزايد حجم المشاركين بالعضوية فى جماعات غير حزبية، ولعل ذلك ينطوى على دلالة هامة، تتمثل فى أن الأحزاب القائمة لم تتمكن بعد من جذب عدد أكبر لعضويتها، وهو أمر يرتبط بعدم الممارسة الديمقراطية فى المجتمع المصرى.

١١- كشفت الدراسة عن العلاقة الارتباطية بين الحالة التعليمية والوعى بالإشراف القضائى على الانتخابات.

١٢- كذلك أظهرت نتائج الدراسة العلاقة الارتباطية الطردية القوية بين المستوى التعليمى ومعدلات العضوية فى الأحزاب فى دوائر الدراسة.

١٣- أظهرت الدراسة أن كبار السن من الناخبين هم أكثر الفئات العمرية حرصاً على الإدلاء بأصواتهم عكس الشباب الذى يحجم عن هذا.

١٤- كشفت الدراسة عن ضرورة حياد جهاز الشرطة أثناء فترة الانتخابات من حيث إتاحة الفرص متساوية لكل المرشحين وعدم اضطهاد أى مرشح بناء على انتمائه الأيديولوجى .

١٥- كشفت الدراسة عن وجود بعض التجاوزات من رجال الشرطة أثناء التصويت وتتمثل تلك التجاوزات فى رفضهم دخول الناخبين المؤيدين للمرشح المستقل خاصة إذا كان يمثل التيار الإسلامى وبالذات فى انتخابات الإعادة.

١٦- كشفت الدراسة على المستويين بأن الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات قد أدى إلى ترسيخ قيم إيجابية لدى المرشحين والناخبين بأن هناك أملاً فى إجراء انتخابات قادمة دون تجاوزات وبالذات ونحن مقبلون على انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى (٢٠٠١) وانتخابات المحليات (٢٠٠٢) .

١٠-٣ توصيات الدراسة :

إذا كان للدراسة أن توصى بشىء فى هذا المجال فإنها توصى بما يلى :

١- ضرورة تنقية الجداول الانتخابية على مستوى كل اللجان الفرعية من المتوفين والمهاجرين وغير ذلك حتى، يمكن أن تعبر تلك الجداول عن الواقع الحقيقى لأعداد الناخبين.

٢- ضرورة امتداد الإشراف القضائى ليشمل تنظيم وتنقية الجداول الانتخابية لتلافى ما حدث فى الانتخابات الأخيرة .

٣- ضرورة التقيد بحدود الإنفاق وتطبيقها على الجميع، خاصة مرشحى حزب الحكومة حتى لا يساء استغلال هذا الإنفاق.

٤- ضرورة قيام الأحزاب السياسية بدورها الحيوى فى التنشئة السياسية والتوعية بقضايا الديمقراطية على مستوى الحضر والريف.

٥- ضرورة قيام المجلس القومى للمرأة بدوره فى العمل على زيادة الوعى لدى المرأة المصرية بوجه عام والمرأة الريفية بوجه خاص.

المراجع

١- Joan, N.M., Political participation. In : **Understanding political development, Brown & company, Boston,** 1991, P: 103.

٢- Jessica, K., **political science and political theory**, Routledge & Kegan Paul, New York, 1987. P: 183.

٣- **أحمد ثابت** ، التعددية السياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ١٩٩٠ ، ص ص ١١ – ١٣.

٤- **صلاح الدين منسى محمد** ، المشاركة السياسية للفلاحين ، دار الموقت العربى ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٣.

٥- **رعد عبودى بطرس** ، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان فى الوطن العربى ، المستقبل العربى ، السنة (١٨) العدد ٢٠٦، إبريل ١٩٩٦، ص ٣٠.

٦- **غالب فريجات** ، إشكالية المشاركة فى الحياة السياسية ودور التربية فى الوطن العربى ، الفكر العربى ، السنة (٢٠) العدد (٩٥) ، ١٩٩٩، ص ٢٣٤.

٧- **حسين علون البيج** ، المشاركة السياسية والعملية السياسية فى الدول النامية ، المستقبل العربى ، السنة (٢٠) العدد (٢٣٣) ١٩٩٧ ، ص ٦٦.

٨- **عبد الهادى محمد والى** ، المشاركة السياسية ، دراسة مقارنة بين الريف والحضر ، دار الحضارة للطباعة والنشر ، طنطا، ١٩٩٥.

كذلك:

- **عبد الهادى الجوهرى** ، تحليل اجتماعى سياسيى لانتخابات مجلس الشعب المصرى سنة ١٩٩٥ ، ففى أصول علم الاجتماع السياسى ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠.

٩- **عبد الهادى محمد والى** ، المشاركة السياسية ، مرجع سابق ، ص ١١.

١٠- **عبد الهادى الجوهرى** ، أصول علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠.

١١- **المرجع السابق** ، ص ص ٢٦ – ٢٧.

١٢- Christopher,K., Political participation and effects from the-social environment, Americon Journual of Political science vol 36, No 1- Feb 1992, P 259.

١٣- **السيد عبد الحليم الزيات** ، التحديث السياسى فى المجتمع المصرى ، دراسة سوسيوتاريخية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٩٠، ص ١٨١.

١٤- **سعد الدين إبراهيم** (منسق الدراسة ومحرر الكتاب) وآخرون ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢، ١٩٩٦ ، ص ١٦٨.

١٥- **عبد الهادى محمد والى** ، المشاركة السياسية ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ -١٩.

١٦- **أشرف حسين** ، المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية ، فى أحمد عبد الله (محرر) الانتخابات البرلمانية فى مصر ، درس انتخابات ١٩٨٧، سينا للنشر ، ط١ ، ١٩٩٠، ص ٣٨٠.

١٧- **إمام عبد الفتاح إمام** ، مسيرة الديمقراطية "رؤية فلسفية ، عالم الفكر ، المجلد (٢٢) العدد (٢) ديسمبر ١٩٩٣، ص ٤٣.

١٨- **عبد الهادى** الجوهرى ، أصول علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤- ٤٥.

١٩- **أحمد ثابت** ، التنشئة السياسية للطفل المصرى ، وصورة المستقبل ، مركز البحوث والدراسة السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسي، جامعة القاهرة ، القاهرة ، سلسلة بحوث سياسية، العدد (١١١) ، ١٠ أكتوبر ١٩٩٦، ص ٤٠.

٢٠- **محمد زاهى بشير** ، قراءات فى السياسة المقارنة ، قضايا منهجية ومداخل نظرية ، منشورات جامعة قار يونس، بنغازى ط١ ١٩٩٤، ص ٢٢٢.

٢١- **إسماعيل على سعد** ، المجتمع والسياسة ، دراسات فى النظريات والمذاهب والنظم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٩، ص ٤٤.

٢٢- **السيد عبد** الحليم **الزيات** ، التحديث السياسى فى المجتمع المصرى ، مرجع سابق ص ص ١٤٢ - ١٤٣.

٢٣- **إريك روى** ، مقدمة فى دراسة السلوك والمؤسسات السياسية ن ترجمة ، عبد الهادى الجوهرى، فى أصول علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ص ٢١٣.

٢٤- **كمال المنوفى** ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الربيعان للنشر والتوزيع الكويت ط ، ١٩٨٧، ص ٣٢٦.

٢٥- **أسامة الغزالى** حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (١١٧)، سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ٢١.

٢٦- **عبد الهادى محمد والى** ،المشاركة السياسية ، مرجع سابق ، ص ٧٢.

٢٧- **فاروق يوسف** أحمد ، الثورة والتغير السياسى فى مصر ، أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية فى مصر ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٥ ، ص ٦١.

٢٨- **إيمان محمد حسن** ، وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدة ، دراسة حالة حزب التجمع فى مصر ، كتاب الأهالى ، رقم (٥٤) ، أكتوبر ١٩٩٥ ، ص ٦٢.

٢٩- **أسامة الغزالى** حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ١٨٩.

٣٠- من تلك الدراسات على سبيل المثال وليس الحصر :

- **سعد إبراهيم جمعة** ، الشباب المشاركة السياسية ، دراسة ميدانية ، دار الثقافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤.
- **أحمد على عبد العال** ، الشباب والمشاركة السياسية ، دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج ، دكتوراه غير منشورة ، كلية آداب سوهاج ، جامعة أسيوط ١٩٩٢.
- **السيد شحاته السيد أحمد** ، دور الثقافة السياسية فى مواقف الشباب نحو العمل السياسى ، دراسة للمجتمع المصرى فى فترة السبعينات رسالة دكتوراه، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٣.
- **أشرف محمد سلطان** ، القيم ودورها فى عملية المشاركة السياسية لدى الشباب، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٩٩.

٣١- من تلك الدراسات على سبيل المثال وليس الحصر :

- **صلاح الدين منسى محمد** ، المشاركة السياسية لفلاحين ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- **محى شحاته سليمان** ، العوامل النبائية والثقافية والمؤثرة على المشاركة السياسية فى الريف المصرى ، دراسة ميدانية لقريتين مصرتين ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب ، جامعة عين شمس، ١٩٨٥.
- **حمدى عبد الرحمن حسن** ، ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين ، دراسة ميدانية فى قرية مصرية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣.
- **كمال المنوفى – حمدى عبد الرحمن حسن** ، المشاركة السياسية للفلاحين ، دراسات ميدانية فى قريتين مصريتين ، فى مصطفى كامل السيد، كمال المنوفى حقيقة التعددية السياسية فى مصر، دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية ، مركز البحوث العربية ، مكتبة

مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦.

- **محمد شحاته عبد النبى** ، الفلاحون والمشاركة السياسية ، دراسة تتبعيه فى إحدى القرى المصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٩٩.

٣٢- **عبد الهادى** محمد **والى** ، المشاركة السياسية دراسة مقارنة بين الريف والحضر ، مرجع سابق.

٣٣- **عبد الهادى** الجوهرى ، أصول علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق . ص ص ١٢١ – ١٣١.

٣٤- محمد سعيد أبو عامود ، مشكلات العملية الانتخابية ، والنظام السياسى المصرى: فى أحمد السلمانى (محرر) (الأحزاب السياسية فى مصر و، الواقع والمستقبل) المؤتمر الرابع لحماية تنمية الديمقراطية حول الأحزاب السياسية، القاهرة، مايو ١٩٩٦، ص ص ١٥٩-١٦٠.

٣٥- جمال زهران ، الدور السياسى فى عملية مصنع القرار فى مصر ، فى على الدين هلال (محرر) النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٩٥.

36- Cnn, http:/www Cnn. Com/2000 World/meast/10 – 23/ egypt. Elex reut.

٣٧- جريدة الأهرام ، ٩ أكتوبر ٢٠٠٠.

٣٨- جدول رقم (١) بالملاحق .

٣٩- الأهرام الاقتصادى ، ٢٠٠٠/١١/١٣.

٤٠- الأهرام ، ٢٠٠٠/٩/١٥.

٤١- الأهرام، ٢٠٠٠/١٠/١٥.

٤٢- الأهرام، ٢٠٠٠/١٠/١٤.

٤٣- صباح الخير ، ٢٠٠٠/١١/٩.

٤٤- الوفد ، ٢٠٠٠/١١/٥.

٤٥- صباح الخير ، ٢٠٠٠/١١/٩.

٤٦- صباح الخير ، ٢٠٠٠/١١/٩

٤٧- الأهرام ، ٢٠٠٠/٩/٦.

٤٨- الأخبار ٢٠٠٠/١١/٦.

٤٩- الأهرام ٢٠٠٠/١١/١٢.

٥٠- جدول رقم (٢) بالملاحق .

٥١- الأهرام ٢٠٠٠/١١/١١٧.

٥٢- جدول رقم (٣) بالملاحق .

٥٤- جدول رقم (٤) بملاحق .

٥٥- مصطفى كامل السيد آخرون ، حقيقة التعددية السياسية مصر ، دراسات فنى التحول السياسى والمشاركة السياسية، مركز البحوث العربية ، مكتبة مدبولى، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ص ٤١٢ – ٤١٤

٥٦- جدول رقم (١٣) ، وجدول رقم (٢٣) بالملاحق .

٥٧- جدول رقم (٢٦) بالملاحق .

٥٨- جداول أرقام ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٠.

٥٩- جدول رقم (١٠) بالملاحق .

٦٠- جدول رقم (٢٤) بالملاحق .

٦١- جدول رقم (٢٩) بالملاحق .

٦٢- جداول أرقام ٢٠ ، ٢١ ، ٣٣، ٣٤.

٦٣- جدول رقم ٣٢.

٦٤- جدول رقم ٣٥ .

٦٥- جدول رقم ٨ بالملاحق .

٦٦- جداول أرقام ١٣ ، ١٤، بالملاحق .

٦٧- جدول رقم ٤١ بالملاحق .

٦٨- الأهرام ، ٢٠٠٠/١٠/١٦.

٦٩- على سبيل المثال لا الحصر :

- هدى راغب عوض ، حسين توفيق ، الإخوان المسلمون والسياسة فى مصر فى التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمون فى ظل التعددية السياسية المقيدة ك(٨٤ – ٩٠) كتاب المحروسة للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥.
- زكريا محمد بعد ، البرلمان المصرى (٧٦ – ٩٥) ، دراسة تحليلية للتركيبة العضوية ، كتاب المحروسة ، القاهرة ١٩٩٨.

جدول رقم (١)

توزيع مقاعد البرلمان على القوى السياسية بدون المعنيين

البرلمان	الحزب الوطنى	المستقلين	الإجمالى	توزيع المعارضة
١٩٨٧	٣٤٦	٧	٤٤٨	٦٠ تحالف(٣٥ إخوان + ٢٤ عمل + ١ أحرار) ٣٥ وفد + ٦ تجمع
١٩٩٠	٣٨١	٥٦	٤٤٤	٦وفد + ٥ تجمع + أحرار + ناصرى
١٩٩٥	٤٠٠	٣١	٤٤٤	٧ وفد + ٦ تجمع + ٣ ناصرى + ١ أحرار .
٢٠٠٠	٣٨٨	٣٧	٤٤٢	لم تستكمل انتخابات دائرة الرمل .

المصدر : البيانات الإحصائية التامة من الإدارة العامة للانتخابات بوزارة الداخلية .

جدول رقم (٢)

نسبة الذين أولوا بأصواتهم إلى مجموع الناخبين

النسبة	٪
١٩٧٦	٪٤٠
١٩٨٤	٪٤٣,٧
١٩٨٧	٪٥٠,٤٢
١٩٩٩٠	٪٤٠
١٩٩٥	٪٥٠
٢٠٠٠	ما بين ١٥٪ -٤٠٪

المصدر : بيانات وزارة الداخلية .

جدول (٣)
عدد المرشحين لانتخابات ٩٥م - ٢٠٠٠ بالدوائر الثلاث
(النوع + الديانة)

البيـــان	انتخابات ١٩٩٥				انتخابات ٢٠٠٠			
	الأولى	الثانية	الثالثة	مج	الأولى	الثانية	الثالثة	مج
المتقدمين للترشيح	١٧	٩	٨	٢٤	٣٠	١٩	١٧	٦٦
النوع								
١- ذكر	١٦	٩	٨	٢٣	٢٩	١٩	١٦	٦٥
٢- أنثى	١	-	-	١	١	-	١	٢
الديانة								
مسلم	١٦	٩	٨	٢٤	٢٩	١٩	١٦	٦٤
قبطى	-	-	-	-	١	-	-	١

جدول رقم (٤)
نتائج الانتخابات موزعة على الأحزاب (٢٠٠٠)
فى الدوائر الثلاث

البيان	الدائرة الأولى	فئات السن	الدائرة الثانية	فئات السن	الدائرة الثالثة	فئات السن
الحزب الوطنى	-		٢	٤٤ عاما	١	٤٨ عاما
مستقل انتماء وطنى	١	٦٥ عاما	-	٦٢ عاما	-	
مستقل (إسلامى)	١	٦٨ عاما	-		١	٥٨ عاما
	٢		٢		٢	

جدول رقم (٥)
نتائج الانتخابات من خلال الحصول على المقعد فى الدوائر الثلاثاء

البيان	الدائرة الأولى	الدائرة الثانية	الدائرة الثالثة
أول جولة	١	١	–
إعادة	١	١	٢
	٢	٢	٢

جدول رقم (٦)
توزيع المرشحين طبقا للانتماء الحزبى انتخابات (٢٠٠٠)
فى الدوائر الثلاث

الحزب	الدائرة الأولى	الثانية	الثالثة	مجـ
الوطنى	٢	٢	٢	٦
الوفد	–	–	١	١
التجمع	–	١	–	١
المستقلين	٢٨	١٦	١٤	٥٨
مجـ	٣٠	١٩	١٧	٦٦

جدول رقم (٧)
النـــــوع

النوع	الدائرة الأول		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ذكر	١٠٤	٦٩,٣	١١١	٧٤	١١٢	٧٤,٦	٣٢٧	٧٢,٦
أنثى	٤٦	٣٠,٧	٣٩	٢٦	٣٨	٣٥,٤	١٢٣	٢٧,٤
مجـ	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	٤٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (٨)
فئات العمر

فئات العمر	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٢٠	٢٩	١٩,٣	٢٥	١٦,٦	٢٣	١٥,٣	٧٧	١٧,١
٢٠-	٨	٥,٣	١٢	٠,٨	١٤	٩,٥	٣٤	٧,٥
٣٠-	٢١	١٤	١٩	١٢,٨	٢٢	١٤,٠٠	٦٢	١٣,٧
٤٠-	٢٥	١٦,٦	٣٢	٢١,٣	٢٤	١٦	٨١	١٨,٠٠
٥٠-	٣٢	٢١,٣	٢٤	١٦	٢٤	١٦	٨٠	١٧,٧
٦٠ فاكثر	٣٥	٢٣,٨٥	٣٨	٢٥,٣	٤٣	٢٨,٦	١١٦	٢٦,٠٠
مجـ	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	٤٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (٩)
الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أعزب	٣٩	٢٦,٠٠	٣٦	٢٤,٠٠	٣٥	٢٣,٥	١١٠	٢٤,٤
متزوج	٧٢	٤٨,٠٠	٨٩	٥٩,٢	٩٠	٦٠,٠٠	٢٥١	٥٥,٧
مطلق	١٥	١٠,٠٠	٦	٤,٠٠	٨	٥,٣	٢٩	٦,٤
أرمل	٢٤	١٦,٠٠	١٩	١٢,٨	١٧	١١,٢	٦٠	١٣,٥
مجـ	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	٤٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٠)
الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أمى	٣٥	٢٣,٥	٤٦	٣٠,٧	٤٩	٣٢,٦	١٣٠	٢٨,٨
يقرأ ويكتب	٢٢	١٤,٧	٣٤	٢٢,٧	٣٦	٢٤,٠٠	٩٢	٢٠,٤
بدون متوسط	١٩	١٢,٨	٢٥	١٦,٦	٢٣	١٥,٣	٦٧	١٤.٨
متوسط	٢٧	١٨	٢٢	١٤,٧	١٩	١٢,٨	٦٨	١٥,١
فوق متوسط	٢٥	١٦,٧	١٢	٨	١١	٧,٣	٤٨	١٠,٦
عالى	١٩	١٢,٨	١١	٧,٣	١٢	٨,٠٠	٤٢	٩,٤
فوق العالى	٣	٢,٠٠	–	–	–	–	٣	٠,٩
مجـ	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	١٠٠٥	٤٥٠	١٠٠

جدول رقم (١١)
الحالــة العملية

الحالة العملية	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
طالب	٣٦	٢٤	٣٣	٢٢	٣٤	٢٢,٧	١٠٣	٢٢,٨
يعمل	٨٠	٥٣,٣	٧٤	٤٩,٣	٧٢	٤٨,٠٠	٢٢٦	٥٠,٢
لا يعمل	٣٤	٢٢,٧	٤٣	٢٨,٧	٤٤	٢٩,٣	١٢١	٢٧
مجـ	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	٤٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٢)
نـــوع العمـــل

نوع العمل	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
فلاح بالأجر	٣	٣,٧	١٧	٢٢,٩	١٦	٢٢,٢	٣٦	١٥,٩
مزارع	٤	٥	٣٩	٥٢,٧	٣٧	٥١,٣	٧٠	٣٠,٩
حرفى	٢٥	٣١,٣	٦	٨	٣	٤,١	٣٤	١٥
موظف	٣٤	٤٢,٥	١٣	١٧,٦	١٢	١٦,٦	٥٩	٢٦
مدرس	٩	١١,٣	٥	٦,٨	٤	٥,٨	١٨	٨
طبيب	٣	٣,٧	–	–	–	–	٣	١,٢
آخر متنوعة	–	–	–	–	–	–	–	–
مجـ	٨٠	٪١٠٠	٧٤	٪١٠٠	٧٢	٪١٠٠	٢٢٦	٪١٠٠

جدول رقم (١٣)
عضوية الأحزاب

البيان	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
نعم	٥٥	٣٦,٦	٣٥	٢٣,٣	٣٣	٢٢	١٢٣	٢٧,٣
لا	٩٥	٦٣,٤	١١٥	٧٦,٧	١١٧	٧٨	٣٢٧	٧٢,٧
مجـ	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	٤٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٤)

اسم الحزب الذى ينتمى إليه المبحوث

اسم الحزب	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
الحزب الوطنى	٤٥	٨١,٨	٢٤	٦٨,٥	٢٧	٨١	٩٦	٧٨
حزب الوفد	٤	٧,٢	١	٣	٣	٩,٥	٨	٦,٥
حزب العمل	٢	٣,٨	–	–	٣	٩,٥	٥	٤,٢
حزب التجمع	٤	٧,٢	١٠	٢٨,٥	–	–	١٤	١١,٣
الحزب الناصرى	–	–	–	–	–	–	–	–
حزب الأحرار	–	–	–	–	–	–	–	–
حزب الأمة	–	–	–	–	–	–	–	–
أخرى	–	–	–	–	–	–	–	–
مجـ	٥٥	٪١٠٠	٣٥	١٠٠	٣٣	٪١٠٠	١٢٣	٪١٠٠

جدول رقم (١٥)

هل تقوم الأحزاب بدورها فى العمل للزيادة فى المشاركة السياسية

البيان	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
نعم	٦٥	٤٣,٣	١٧	١١,٣	١٨	٢٢	١٠٠	٢٢,٢
لا	٨٥	٥٦,٧	١٣٣	٨٨,٧	١٣٢	٨٨	٣٥٠	٧٧,٨
مجـ	١٥٠	١٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٦)

عضوية الجماعات غير الحزبية

المتغير	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
نعم	٩٧	٦٤,٦	٨٦	٥٧,٣	٨٧	٥٨	٢٧٠	٦٠
لا	٥٣	٣٥,٤	٦٤	٤٢,٧	٦٣	٤٢	١٨٠	٤٠
مجـ	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٧)

عضوية الجماعات غير الحزبية

المتغير	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
نعم	٩٧	٦٤,٦	٨٦	٥٧,٣	٨٧	٥٨	٢٧٠	٦٠
لا	٥٣	٣٥,٤	٦٤	٤٢,٧	٦٣	٤٢	١٨٠	٤٠
مجـ	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

جدول رقم (١٨)

نوع الجماعات غير الحزبية

	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
جماعات دينية	٢٥	٢٥,٧	٢٠	٢٤,٢	١٩	٢١,٨	٦٤	٢٣,٧
نادى ثقافى	٣	٣	–	–	–	–	٣	١.١
نادى ريفى	–	–	١٢	١٤,٩	١٤	١٦	٢٦	٩,٦
جمعية خيرية	٣٥	٣٦,٠	١٧	٢٠,٨	١٩	٢١,٨	٧١	٢٦,٣
جمعية تنمية المجتمع	٣٤	٣٥,٣	٣٧	٤٠,١	٣٥	٤٠,٤	١٠٦	٣٩,٣
مجـ	٩٧	٪١٠٠	٨٦	٪١٠٠	٨٧	١٠٠	٢٧٠	٪١٠٠

جدول رقم (١٩)

مدى مساعدة هذه التجمعات على فهم أوضاع المجتمع

البيان	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
نعم	١١٠	٧٦,٧	١٠١	٦٧,٣	١٠٤	٦٩,٣	٣٢٠	٧١,١
إلى حد ما	٢٧	١٨,٠	٢٤	١٦,٠	١٩	١٢,٧	٧٠	١٥,٦
لا	٨	٥,٣	٢٥	١٦,٧	٢٧	١٨,٠	٦٠	١٣,٣
مجـ	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٢١,٨	٤٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢٠)

مدى الحرص على التصويت فى الانتخابات

البيان	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أدلى بصوته	٦٤	٤٢,٧	٩٧	٦٤,٦	١٠١	٦٧,٣	٢٨٢	٦٣,١
لم يدلى بصوته	٨٦	٥٧,٣	٥٣	٣٥,٤	٤٩	٣٢,٧	١٦٨	٣٦,٩
مجـ	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	١٤,٩	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢١)

التصويت فى انتخابات الإعادة

البيان	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أدلى بصوته	٥٤	٣٦,٠	٧٨	٥٨,٠٠	٧٦	٥٠,٦	٢٠٨	٤٦,٢
لم يدلى بصوته	٩٦	٦٤,٠	٧٢	٤٢,٠	٧٤	٤٩,٤	٢٤٢	٥٣,٨
مجـ	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (٢٢)

التصويت فى الانتخابات السابقة

البيان	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
نعم	٤٩	٣٢,٧	٧٢	٤٢,٠	٧١	٥٢.٧	١٩٢	٤٢,٧
لا	١٠١	٦٧,٣	٧٨	٥٨,٠	٧٩	٤٧,٣	٢٥٨	٥٧,٣
مجـ	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

جدول رقم (٢٣)
النوع وعضوية الأحزاب

البيان / النوع	نعم								لا								جملة
	الوزارة الأولى		الثانية		الثالثة		جملة		الأولى		الثانية		الثالثة		جملة		
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
ذكر	٤٠	٧٢,٧	٣٠	٨٥,٧	٢٥	٧٦	٩٥	٧٧,٢	٦٤	٦٧,٣	٨١	٧٠,٤	٨٧	٧٤,٤	٣٢٣	٧١	٤٢٧
أنثى	١٥	٢٧,٣	٥	١٤,٣	٨	٢٤	٢٨	٢٢,٨	٣١	٣٢,٧	٣٤	٢٩,٦	٣٠	٢٥,٦	٩٥	٢٩	١٢٣
مجـ	٥٥	١٠٠	٣٥	١٠٠	٣٣	١٠٠	١٢٣	١٠٠	٩٥	١٠٠	١١٥	١٠٠	١١٧	١٠٠	٣٢٧	١٠٠	٤٥٠

كا^{٢} = ١٩,٥ معامل التوافق = ٠,٤٢

جدول رقم (٢٤)
الحالة الاجتماعية وعضوية الأحزاب

البيان / الحالة الاجتماعية	نعم								لا								جملة
	الوزارة الأولى		الثانية		الثالثة		جملة		الأولى		الثانية		الثالثة		جملة		
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
أعزب	١٥	٢٧,٣	٥	١٤,٣	١٩	٢٧,٣	٢٩	٢٣,٦	٢٤	١٩,٥	٣١	٢٧	٢٦	٢٢,٢	٨١	٢٤,١٨	١١٠
متزوج	٢٨	٥١	١٩	٥٤,٣	١٨	٥٤,٧	٦٥	٥٢,٨	٤٤	٤٦,٣	٧٠	٦٠,٩	٧٢	٦١,٥	١٩٦	٥٩,٩١	٢٥١
مطلق	٤	٧,٢	٤	١١,٤	٣	٩	١١	٩	١١	١١,٦	٢	١,٧	٥	٤,٣	١٨	٥.٥	٢٩
أرمل	٨	١٤,٥	٧	٢٠	٣	٩	١٨	١٤,٦	١٦	١٦,٦	١٢	١٠,٤	١٤	١٢	٥٢	١٥,٨	٦٠
مجـ	٥٥	١٠٠	٣٥	١٠٠	٣٣	١٠٠	١٢٣	١٠٠	٩٥	١٠٠	١١٥	١٠٠	١١٧	١٠٠	٣٢٧	١٠٠	٤٥٠

كا^{٢} = ٤٧,٥

معامل التوافق = ٠,٣٤

جدول رقم (٢٥)
الحالة التعليمية وعضوية الأحزاب

البيان / الحالة التعليمية	نعم								لا						الاجمالى	
	الوزارة الأولى		الثانية		الثالثة		جملة		الأولى		الثانية		الثالثة			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أمى	٥	٩.١	-	-	-	-	٥	٤	٣٠	٣١.٧	٤٦	٤٠	٤٩	٤١,٩	١٣٠	٢٨,٨
يقرأ ويكتب	٧	١٢,٧	٦	١٧,١	٨	٢٤.٢	٢١	١٧	١٥	١٥.٨	٢٨	٢٤,٣	٢٨	٢٣,٩	٩٢	٢٠,٤
دون المتوسط	٩	١٦,٤	٨	٢٢,٩	٧	٢١.٢	٢٤	١٩,٥	١٠	١٠,٥	١٧	١٤,٨	١٣	١١,١	٦٧	١٤,٨
متوسط	٥	٩,١	٦	١٧,١	٢	٦.١	١٣	١١	٢٢	٢٣,١	١٦	١٣,٩	١٧	١٤,٥	٦٨	١٥,١
فوق متوسط	١٠	١٨	٨	٢٢,٩	٧	٢١.٢	٢٥	٢٠,٣	١٥	١٥.٨	٥	٤,٣	٤	٣,٤	٤٨	١٠,٦
عالى	١٧	٣٠,٩	٧	٢	٩	٢٧.٣	٣٣	٢٦,٨	٢	٢,١	٤	٣,٤	٣	٢,٧	٤٢	٩,٤
فوق العالى	٢	٣,٦	-	-	-	-	٢	١,٦	١	١	-	-	-	-	٣	٠,٩
مج	٥٥	١٠٠	٣٥	١٠٠	٢٣	١٠٠	١٢٣	١٠٠	٩٥	١٠٠	١١٥	١٠٠	١١٧	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

كا^{٢} = ٣٥.٣ معامل التوافق ٠,٥٦

جدول رقم (٢٦)

النوع وعضوية الجماعات غير الحزبية

البيان	نعم								لا								مج
	الأولى		الثانية		الثالثة		الجملة		الأولى		الثانية		الثالثة		الجملة		
النوع	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
ذكر	٨٢	٨٤,٥	٧٤	٨٦	٧٤	٨٥	٢٣٠	٨٥	١٥	٢٨.٤	٣٧	٥٨	٣٨	٦٠	٣٠	٤٤,٥	٣٢٧
أنثى	١٥	١٥,٥	١٢	١٤	١٣	١٥	٤٠	١٥	٣٨	٧١.٦	٢٧	٤٢	٢٥	٤٠	١٠٠	٥٥,٥	١٢٣
مج	٩٧	١٠٠	٨٦	١٠٠	٨٧	١٠٠	٢٧٠	١٠٠	٥٣	١٠٠	٦٤	١٠٠	٦٣	١٠٠	١٨٠	١٠٠	٤٥٠

كا^{٢} = ٤٢,٩ معامل التوافق = ٠,٣٢

جدول رقم (٢٧)
المشاركة فى الندوات التى تعقد بالدائرة
بشكل عام

البيان	الأولى		الثانية		الثالثة		مجـ	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يشارك	٤٨	٣٢	٨٥	٥٦,٧	٨٠	٥٣,٣	٢١٣	٤٧,٣
لا يشارك	١٠٢	٦٨	٦٥	٤٣,٣	٧٠	٤٦,٧	٢٣٧	٥٢,٧
مجـ	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

جدول رقم (٢٨)

الحالة الاجتماعية وعضوية الجماعات غير الحزبية

البيان / الحالة الاجتماعية	نعم								لا								مج
	الأولى		الثانية		الثالثة		الجملة		الأولى		الثانية		الثالثة		الجملة		
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
أعزب	٩	٩,٣	٩	١٠,٣	-	-	١٨	٦,٧	٣٠	٥٦,٦	٢٧	٤٢,١	٣٥	٥٥,٦	٩٢	٥١,١	١١٠
متزوج	٦٥	٦٧	٦٤	٧٤,٤	٧١	٨١,٦	٢٠٠	٧٤	٧	١٣,٢	٢٦	٤٠,٧	١٩	٣٠,١	٥٢	٢٨,٩	٢٥١
مطلق	٩	٩,٣	٢	٢,٣	٥	٥,٧	١٦	٦,٤	٦	١١,٥	٤	٦,٢	٣	٤,٨	١٣	٧,٢	٢٩
أرمل	١٤	١٤,٤	١٢	١٤	١١	١٢,٧	٣٧	١٣,٧	١٠	١٨,٩	٧	١١	٦	٩,٥	٢٣	١٧,٨	٦٠
مج	٩٧	١٠٠	٨٦	١٠٠	٨٧	١٠٠	٢٧٠	١٠٠	٥٣	١٠٠	٦٤	١٠٠	٦٣	١٠٠	١٨٠	١٠٠	٤٥٠

كا^{٢} = ٤١,٥ معامل التوافق = ٠,٣٣

جدول رقم (٢٩)
الحالة التعليمية وعضوية الجماعات
غير الحزبية

البيان / الحالة التعليمية	نعم								لا						مج		
	الأولى		الثانية		الثالثة		مج		الأولى		الثانية		الثالثة				
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
أمى	١٩	١٩,٦	٢٠	٢٣,٣	٢٨	٣٢,٢	٦٧	٢٤,٨	١٦	٣٠.١	٢٦	٤٠.٦	٢١	٣٣.٣	٦٣	٣٥	١٣٠
يقرأ ويكتب	١٥	١٥,٥	٢٠	٢٣,٣	٢٢	٢٥,٣	٥٧	٢١.١	٧	١٣.٢	١٤	٢١.٩	١٤	٢٢.٢	٣٥	١٩,٤	٩٢
دون المتوسط	١٢	١٢,٤	١٨	٢٠,٩	١٣	١٤,٩	٤٣	١٥,٩	٥	٩.٤	٧	١٠,٩	١٠	١٥.٩	٢٢	١٢,٢	٦٧
متوسط	١٦	١٦,٥	١٥	١١,٤	١٢	١٣,٨	٤٣	١٥.٩	١١	٢٠.٨	٧	١٠.٩	٧	١١.١	٢٥	١٣,٩	٦٨
فوق المتوسط	١٨	١٨,٥	٩	١٠,٥	٧	٨	٣٤	١٢.٦	٧	١٣.٢	٣	٤.٧	٤	٦.٤	١٤	٧.٨	٤٨
عالى	١٥	١٥,٥	٦	٦,٩	٥	٥,٨	٢٦	٩.٦	٤	٧.٤	٥	٧.٨	٧	١١.١	١٦	٨,٩	٤٢
فوق العالى	٢	٢	-	-	-	-	٢	٠.٧	١	١.٩	-	-	-	-	١	٠,٦	٣
مج	٩٧	١٠٠	٨٦	١٠٠	٨٧	١٠٠	٢٧٠	١٠٠	٥٣	١٠٠	٦٤	١٠٠	٦٣	١٠٠	١٨٠	١٠٠	٤٥٠

كا^{٢} = ٢٤,٤ معامل التوافق = ٠,٣٤

جدول رقم (٣٠)

النوع والتصويت فى الانتخابات

البيان	نعم								لا						مج	
	الأولى		الثانية		الثالثة		مج		الأولى		الثانية		الثالثة		مج	
النوع	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
ذكر	٤٩	٧٦,٦	٨٨	٩٠,٧	٨٩	٩٠.٧	٢٤٨	٨٧.٢	٥٥	٦٣.٩	٢٣	٤٣.٤	٢٣	٤٧	٨١	٤٨.٣	٣٢٧
أنثى	١٥	٢٣,٤	٩	٩,٣	١٢	٩.٣	٣٦	١٢.٨	٣١	٣٦.١	٣٠	٥٦.٦	٢٦	٥٣	٨٧	٥١.٧	١٢٣
مج	٦٤	١٠٠	٩٧	١٠٠	١٠١	١٠٠	٢٨٢	١٠٠	٨٦	١٠٠	٥٣	١٠٠	٤٩	١٠٠	١٦٨	١٠٠	٤٠٠

كا^{٢} = ٢٧,٥ معامل التوافق = ٠.٣٤

جدول رقم (٣١)

الحالة الاجتماعية والتصويت فى الانتخابات الأخيرة

البيان / الحالة الاجتماعية	نعم								لا						مجـ	
	الأولى		الثانية		الثالثة		مج		الأولى		الثانية		الثالثة		مجـ	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أعزب	٢٦	٤٠,٦	٢٩	٢٩,٩	٢٢	٢١,٨	٧٧	٢٧,٧	١٣	١٥,١	٧	١٣,٢	١٣	٢٦,٥	٣٣	١٩	١١٠
متزوج	١٩	٢٩,٧	٤٧	٤٨,٥	٦٤	٦٣,٣	١٣٠	٤٦,٤	٥٣	٦١,١	٣٢	٦٠,٤	٢٦	٥٣	١١١	٦٦	٢٥١
مطلق	٧	١٠,٩	٢	٢	٦	٦	١٥	٥,٣	٨	٩,٣	٤	٧,٥	٢	٤	١٤	٨	٢٩
أرمل	١٢	١٨,٨	٩	٩,٦	٩	٨,٩	٣٠	١٠,٦	١٢	١٤	١٠	١٨,٩	٨	١٦,٥	٣٠	١٧	٦٢
مج	٦٤	١٠٠	٩٧	١٠٠	١٠١	١٠٠	٢٨٢	١٠٠	٨٦	١٠٠	٥٣	١٠٠	٤٩	١٠٠	١٦٨	١٠٠	٤٥٠

كا^{٢} = ٣٤,٣ معامل التوافق = ٠,٣٧

جدول رقم (٣٢)

الحالة التعليمية والتصويت فى الانتخابات الأخيرة

البيان / الحالة التعليمية	نعم								لا								مجـ
	الأولى		الثانية		الثالثة		مج		الأولى		الثانية		الثالثة		مجـ		
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
أمى	٧	١٠,٩	٢٠	٢٠,٦	٣٩	٣٨.٦	٦٦	٢٣.٤	٢٨	٣٢.٦	٢٦	٤٩	١٠	٣٠.٤	٦٤	٣٨	١٣٥
يقرأ ويكتب	٦	٩,٤	١٨	١٨.٦	٢٠	١٩.٨	٤٤	١٥.٦	١٦	١٨.٦	١٦	٣٠.٢	١٦	٣٢.٧	٤٨	٢٨,٦	٩٢
دون المتوسط	٨	١٢,٥	١٥	١٥.٥	١٣	١٢.٩	٣٦	١٢.٨	١١	١٢.٨	١٠	١٨.٧	١٠	٣٠.٤	٣١	١٨,٥	٦٧
متوسط	٧	١٠,٩	١٨	١٨.٦	١١	١٠.٩	٣٦	١٢.٨	٢٠	٢٣.٣	٤	٧.٥	٨	١٦.٣	٣٢	١٩	٦٨
فوق المتوسط	١٩	٢٩,٧	١٠	١٠.٣	٩	٨.٩	٣٨	١٣.٤	٦	٦.٩	٢	٤.٨	٢	٤	١٠	٦	٤٨
عالى	١٤	٢١,٩	٩	٩.٣	٩	٨.٩	٣٢	١١.٣	٥	٥.٨	٢	٤.٨	٣	٦.٢	١٠	٦	٤٢
فوق العالى	٣	٤,٧	-	-	-	-	٣	١.١	-	-	-	-	-	-	-	٠	٣
مجـ	٦٤	١٠٠	٩٧	١٠٠	١٠١	١٠٠	٢٨٢	١٠٠	٨٦	١٠٠	٥٣	١٠٠	٤٩	١٠٠	١٦٨	١٠٠	٤٥٠

كا^{٢} = ٣٥,٦ معامل التوافق = ٠,٣٤

جدول رقم (٣٣)
إشراف القضاء على الانتخابات كاملة
مدى وعى المبحوث بالتعديلات التى تمت فى الانتخابات الأخيرة

البيان	الدائرة الأولى		الثانية		الثالثة		مج	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
يعرف	١١٧	٧٨	١٠٢	٦٨	١٠١	٦٧,٣	٣٢٠	٧١,١
لا يعرف	٣٣	٢٢	٤٨	٣٢	٤٩	٣١,٣	١٣٠	٢٨,٩
مج	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣٤)
مصدر الوعى بالإشراف القضائى الكامل
للانتخابات

البيان	الدائرة الأولى		الثانية		الثالثة		مج	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
وسائل الإعلام	٩٩	٦٦	٩٠	٦٠	٨٩	٥٩,٣	٢٧٨	٦١,٧
المرشحين	٣٢	٢٠,٢	٤٢	٢٨	٤٥	٣٠	١١٩	٢٦,٣
الندوات	٢٩	١٩,٨	١٨	١٢	١٦	١٠,٧	٦٣	٨
مج	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

جدول رقم (٣٥)

النوع والوعى بإشراف القضاء على الانتخابات كاملاً

البيان	يعـــرف								لا يعـــرف								مجـ
	الأولى		الثانية		الثالثة		مج		الأولى		الثانية		الثالثة		مج		
النوع	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	
ذكر	٩١	٧٧,٨	٩٣	٩١,١	٩١	٩٠	٢٧٤	٨٦	١٣	٣٩,٤	١٧٧	٣٥,٤	٢١	٥٣	٥١	٤٠	٣٢٧
أنثى	٢٦	٢٢,٢	٩	٨,٩	١٠	١٠	٤٥	١٤	٢٠	٦٠,٦	٣١	٦٤,٦	٢٨	٥٧	٧٩	٦٠	١٢٣
مج	١١٧	١٠٠	١٠٢	١٠٠	١٠١	١٠٠	٣٢٠	١٠٠	٣٣	١٠٠	٤٨	١٠٠	٤٩	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٤٥٠

كا^{٢} = ٥٧,٥ معامل التوافق = ٠,٤٤

جدول رقم (٣٦)

الحالة التعليمية والوعى بإشراف القضاء الكامل على الانتخابات

البيان	نعم								لا								مج	
	الأولى		الثانية		الثالثة		مج		الأولى		الثانية		الثالثة		مج			
الحالة التعليمية	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أمى	١٨	١٥,٤	٢٤	٢٣.٤	٢٦	٢٥.٧	٦٨	٢١.٣	١٧	٥١.٥	٢٢	٤٥.٨	٢٣	٤٦,٩	٦٢	٤٧,٧	١٣٠	
يقرأ ويكتب	١٠	٨.٥	١٩	١٨.٦	٢١	٢٠.٨	٥٠	١٥,٦	١٢	٣٦.٥	١٥	٣١,٣	١٥	٣٠,٦	٤٢	٣٢,٣	٩٢	
دون المتوسط	١٧	١٤,٥	١٩	١٨.٦	١٦	١٥.٨	٥٢	١٦,٣	٢	٦	٦	١٢,٥	٧	١٤,٣	١٥	١١,٥	٦٧	
متوسط	٢٦	٢٢,٢	١٧	١٦,٧	١٥	١٤.٩	٥٨	١٨,١	١	٣	٥	١٠,٤	٤	٨,٢	١٠	٦,٧	٦٨	
فوق المتوسط	٢٤	٢٠.٥	١٢	١١.٨	١١	١٠.٩	٤٧	١٥,٧	١	٣	-	-	-	-	-	-	٤٨	
عالى	١٩	١٦.٢	١١	١٠.٨	١٢	١١.٩	٤٢	١٣,١	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٢	
فوق العالى	٣	٢,٦	-	-	-	-	٣	٠,٩	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	
مج	١١٧	١٠٠	١٠٤	١٠٠	١٠١	١٠٠	٣٢٠	١٠٠	٣٣	١٠٠	٤٨	١٠٠	٤٩	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٤٥٠	

كا^{٢} = ٣٧,٤ معامل التوافق = ٠,٦٣

جدول رقم (٣٧)
الحالة الاجتماعية والوعى بالإشراف
الكامل للقضاء

البيان	يعرف								لا يعرف								مج
الحالة الاجتماعية	الأولى		الثانية		الثالثة		مج		الأولى		الثانية		الثالثة		مج		
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	م	٪	ك	٪	
أعزب	٢٧	٢٢,٥	١٣	١٢.٧	٢٣	٢٢.٨	٦٠	١٨.٨	١٢	٣٦.٤	٢٣	٤٧.٩	١٢	٢٤,٥	٤٧	٣٦,٢	١١٠
متزوج	٦٠	٥٣.٣	٦٩	٦٧.٦	٦٥	٦٤.٤	١٩٤	٦٠.٦	١٢	٣٦.٤	٢٠	٤١.٧	٢٥	٥١	٥٧	٤٣,٨	٢٥١
مطلق	٨	٦.٨	٤	٣.٩	٣	٢.٩	١٥	٤.٦	٧	٢١.١	٢	٤.٢	٥	١٠.٢	١٤	١٠,٨	٢٩
أرمل	٢٢	١٨.٨	١٦	١٥.٧	١٠	٩٨	٤٨	١٥	٢	٦	٣	٦,٢	٧	١٤,٣	١٢	٩,٢	٦٠
مج	١١٧	١٠٠	١٠٢	١٠٠	١٠١	١٠٠	٣٢٠	١٠٠	٣٣	١٠٠	٤٨	١٠٠	٤٩	١٠٠	١٣٠	١٠٠	٤٥٠

كا^{٢} = ٦٩.٥

معامل التوافق = ٠.٤٤

جدول رقم (٣٨)
حدثت تجاوزات فى العملية الانتمانية الأخيرة

البيان	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
حدث	٣٣	٢٢	١٥	١٠	١٧	٢١,٤	٦٥	١٤,٥
لم يحدث	١١٧	٧٨	١٣٥	٩٠	١٣٣	٨٨,٦	٣٨٥	٨٥,٥
مجـ	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

جدل ورقم (٣٩)

المتغير	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
تجاوزات من الشرطة	٣٣	١٠٠	١٤	٩٣,٣	١٥	٨٨,٢	٦٢	٩٥,٤
تجاوزات داخل اللجان	–	–	١	٦,٣	٢	١١,٨	٣	٤,٦
مجـ	٣٣	١٠٠	١٥	١٠٠	١٧	١٠٠	٦٥	١٠٠

جدول رقم (٤٠)
هل كانت تحدث تجاوزات فى الانتخابات السابقة

المتغير	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
حدث	٨٨	٥٨,٦	٦	٤٥,٤	٨٥	٥٦,٦	٢٤١	٥٣
لم يحدث	٦٧	٤١,٤	٨٢	٥٤,٦	٦٥	٤٣,٤	٢٠٩	٤٦,٤
مجـ	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠

جدول رقم (٤١)
هل كان هناك نشاط ملحوظ من الأحزاب لدعم المرشحين

البيان	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
نعم	٤٨	٤٢	١٥	١٠	١٦	١٠,٧	٧٩	١٧,٦
لا	١٠٢	٦٨	١٣٥	٩٠	١٣٤	٨٩,٣	٣٧١	٨٢,٤
مجـ	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠

جدول رقم (٤٢)
هل قام المرشحين بعقد ندوات

البيان	الدائرة الأولى		الدائرة الثانية		الدائرة الثالثة		مجـ	٪
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
نعم	٧٦	٥٠,٦٩	٥٢	٣٤,٧	٥٧	٥٨	١٨٥	٤١,١
لا	٧٤	٤٩,٤	٩٨	٦٥,٣	٩٣	٦٢	٢٦٥	٥٨,٩
مجـ	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠	٤٥٠	١٠٠